الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف *المسيلة*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية التخصص:اقتصاد نقدي ومالي

رقم : .....

العنوان :

تأثير الأنظمة الجمركية على حركة التجارة الخارجية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 - 2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالب: مويسات عبد الكريم

تحت إشراف الأستاذ: د. عبد الفتاح داودي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. زيتوني كمال	أستاذ تعليم عالي	جامعة المسيلة	رئيسا
د. داودي عبد الفتاح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. قدوش نبيل	أستاذ محاضر "ب"	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

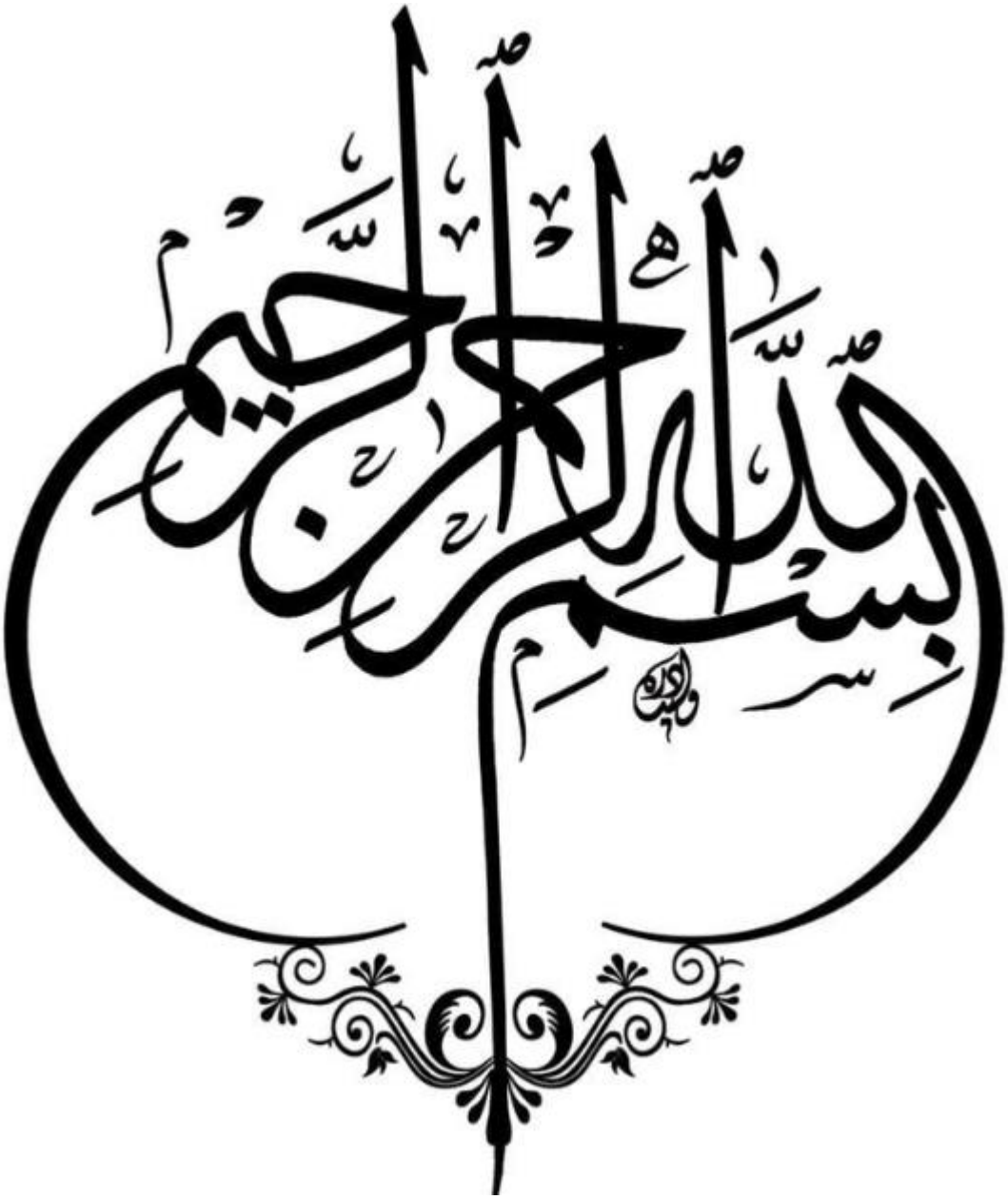
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من كانت لهم الأيادي البيضاء في حياتي، ومن وقفوا إلى جانبي في كل خطوة

إلى والدي العزيزين، اللذين قدما لي كل الحب والدعم، وعلماني أن العلم هو سلاح الحياة

إلى إخوتي الأعزاء، رفقاء دربي الذين لا غنى لي عن وجودهم

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين أفادوني بعلمهم وحرصهم على تطوير مهاراتي

إلى كل أفراد عائلتي الكرام، وبالخصوص أعمامي وخوالي، الذين كانوا وما زالوا مصدر إلهام واعتزاز لي

إلى أصدقائي الأعزاء، الذين كانوا السند في اللحظات الصعبة والشركاء في الفرح والنجاح

أهدي هذه المذكرة عربون تقدير وامتنان، جزاء لما قدموه لي من حب، دعم وتوجيه.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: {وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ} [سورة لقمان: 12]

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله أتممتُ دراستي وحصلتُ على درجة الماستر. أرفع أكفَّ الدعاء لله تعالى أن يوفقني في حياتي العلمية والعملية، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

ثم أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى:

أستاذي المشرف: الدكتور/ داودي عبد الفتاح، الذي كان له الفضل الأكبر في توجيهي وإرشادي طوال مراحل إعداد هذه المذكرة.

أعضاء لجنة المناقشة على ملاحظاتهم القيمة التي أثرت العمل وأضافت له.

أسرتي الكريمة: والديَّ العزيزين، اللذين كانا دائمًا مصدر دعم وتشجيع لي، ووقفا بجانبي في كل مراحل دراستي.

أصدقائي وزملائي: الذين شاركوني لحظات الفرح والحزن، وقدموا لي الدعم المعنوي والمساعدة العملية.

إدارة الجامعة: على توفير البيئة الأكاديمية المناسبة، وتسهيل الإجراءات اللازمة لإتمام دراستي.

أخيرًا، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا، وأن ينفع به المجتمع.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
الفهرس	III
قائمة الجداول	IV
مقدمة	أ– د
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأنظمة الجمركية	3
المطلب الأول: تعريف الأنظمة الجمركية	3
المطلب الثاني: خصائص الأنظمة الجمركية	4
المطلب الثالث: مجال نشاط إدارة الجمارك	5
المطلب الرابع: آلية عمل الأنظمة الجمركية	6
المبحث الثاني: ماهية حركة التجارة الخارجية ومنظمة التجارة العالمية	9
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة	9
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد	10
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على حركة التجارة الخارجية	14
المطلب الرابع: نظريات التجارة الخارجية	15
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: الإطار العملي للدراسة حالة الجزائر	24
تمهيد	25
المبحث الأول: السياسة الجمركية في الجزائر منذ عام 2000	26
المطلب الأول: مفهوم السياسة الجمركية	26
المطلب الثاني: أهداف السياسة الجمركية	27
المطلب الثالث: أثر الإصلاحات في التقنيات الجمركية والرقابة على التجارة الخارجية	31
المطلب الرابع: سياسة الإدارة الجمركية الجزائرية نحو ترقية التجارة الخارجية	34

المبحث الثاني: حركة التجارة الخارجية في الجزائر 2000_2023	40
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل تدهور أسعار النفط	40
المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	45
المطلب الثالث: تنافسية الصادرات السلعية الجزائرية	48
المطلب الرابع: دور السياسة الجمركية المطبقة في ترشيد الواردات	51
خلاصة الفصل الثاني	55
الخاتمة	57
قائمة المراجع	60
ملخص	63

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01: تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة محسوبة بساعات العمل لسلعتين هما: البن والسكر	16
الجدول رقم02: مقارنة تكلفة إنتاج السيارات والقمح في دولتي فرنسا وألمانيا	17
الجدول رقم03: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال 11 شهر من سنتي 2020 و 2023	40
الجدول رقم 04: تطور هيكل الواردات الجزائرية (2020–2023)	41
الجدول رقم 05: تطور هيكل الصادرات الجزائرية (2020–2023)	42
الجدول رقم 06: الزبائن الأساسيون للجزائر	42
الجدول رقم 07: الموردون الأساسيون للجزائر	43
الجدول رقم 08: قيمة كل من مؤشر تركز وتنوع الصادرات الجزائرية	50

مقدمة

في ظل التوجيهات الاقتصادية الجديدة والانفتاح على التجارة الخارجية بتشجيع الاستثمارات والصادرات أصبح من الضروري إيجاد طرق وقواعد تنظم وتسهل حركة التعامل بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين وقد سعت الجزائر لذلك من خلال اتفاقية – ستاند باي- لسنة 1994 والعقود المبرمة مع صندوق النقد الدولي وما تبع ذلك من تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار بالإضافة إلى إيجاد أنظمة جمركية اقتصادية تتماشى مع التطور الاقتصادي وتستطيع حماية الاقتصاد الوطني وتطويره .

تم تجسيد هذه الأنظمة الجمركية الاقتصادية انطلاقا من قانون الجمارك 07-79 لكن دون أن يتم استغلالها رغم الامتيازات التى توفرها هذه الأخيرة لتحقيق التطور لكون التجارة الخارجية في الجزائر في تلك الفترة كانت تعتمد على نظام العرض للاستهلاك لكن في الوقت الراهن ومع السياسة الاقتصادية الحالية والتي تعتمد على فتح السوق الداخلية وانتهاج نظام اقتصاد السوق عرفت الأنظمة الجمركية الاقتصادية تطورا ملحوظا وأصبح المتعامل الاقتصادي يعمل على تطوير نشاطاته الاقتصادية مستعينا بها .

لكن لا يمكن الحديث عن تحرير التجارة الخارجية وتنمية الاقتصاد الوطني دون الحديث عن إدارة الجمارك بحكم تواجدها على النقاط الحدودية ومراقبتها للتدفقات السلعية من وإلى الإقليم الجمركي فمن بين أهم المناهج والإجراءات التي أقرتها إدارة الجمارك من أجل التكيف مع التغيرات وسياسة اقتصادية أكثر تفتحا تبني الأنظمة الاقتصادية الجمركية المتمثلة في مجموعة من إجراءات جمركية تحفيزية موجهة أساسا لتسهيل الإجراءات المتعلقة بعبور التخزين للاستعمال والتحويل وتجمع هذه الأنظمة بين عدة أنواع هي المستودع الجمركي والتصدير المؤقت ونظام العبور إضافة إلى القبول المؤقت ولعل أهم هذه الأنواع البارزة وأكثرها استخداما هو نظام العبور.

أولا: إشكالية البحث

بناء على ماسبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

1- إلى أي مدى أثرت الأنظمة الجمركية في الجزائر على حركة التجارة الخارجية في الفترة 2000إلى 2023 ؟

2- هل ساهمت هذه الأنظمة في تعزيز أو تقليص حجم التجارة ؟

ثانيا: فرضيات البحث

الأنظمة الجمركية تساعد على زيادة الصادرات

استفادة المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون من نظام العبور

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة نظام يعمل على تحرير وإنعاش التجارة الخارجية

تعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية الجمركية وسيلة فعالة تخدم التجارة الخارجية

ثالثا: أسباب اختيار البحث

هناك عدة أسباب ومبررات أدت إلى اختياري لهذا الموضوع من بينها: كون الموضوع ضمن تخصصي الرغبة في التعرف على كيفية عمل الأنظمة الجمركية الاقتصادية الأهمية الاقتصادية للأنظمة الجمركية الاقتصادية في حماية الاقتصاد الرغبة في معرفة مدى تأثير الأنظمة الجمركية الاقتصادية على التجارة الخارجية مدى استفادة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين من الأنظمة الجمركية الاقتصادية.

رابعا: أهداف البحث

التعرف على تأثير الأنظمة الجمركية الاقتصادية على التجارة الخارجية التعرف على كيفية عمل الأنظمة الجمركية الاقتصادية التعرف على أساليب التجارة الخارجية تبيان مدى مساهمة الأنظمة الجمركية في تسهيل المبادلات التجارية.

خامسا: المنهج المستخدم

اعتمدت في دراسة مذكرتي على المنهج الوصفي، الذي جاء في وصفي للأنظمة الجمركية وصفا قانونيا، مع تحليلي لبعض المصطلحات القانونية من خلال تعريفها تعريفا شاملا ودقيقا، ومدى تطبيقها في تحليل العلاقة بين الأنظمة الجمركية الاقتصادية والتجارة الخارجية .

***سادسا* :الحدود المكانية والزمنية**

دراسة تطور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2000_2023

***سابعا*: الدراسات السابقة**

فيما يتعلق بتأثير الأنظمة الجمركية على التجارة الخارجية في الجزائر، هناك عدة دراسات تناولت هذا الموضوع:

دراسة "Organisation mondiale du commerce à l'épreuve de multiples crises" للباحث كوسي كافي سامبو، سنة 2017 التي بحثت في تأثير الأزمات المتعددة على فعالية المنظمة العالمية للتجارة، وكيفية تأثير ذلك على الدول الأعضاء مثل الجزائر.

دراسة " Libéraliser les échanges commerciaux : quels effets sur la croissance et le développement "، التي ناقشت آثار تحرير التجارة على النمو والتطور الاقتصادي، مع التركيز على تجارب دولية قد تكون مفيدة لفهم تأثير تحرير التجارة على الجزائر.

تُظهر هذه الدراسات أن الجزائر تواجه تحديات في التكيف مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، مما يؤثر على قدرتها على تعزيز تجارتها الخارجية. ومع ذلك، فإن هناك إمكانيات لتحسين الوضع من خلال تحديث الأنظمة الجمركية وتسهيل الإجراءات التجارية.

ثامنا : خطة البحث

يتكون البحث من فصلين كما يلي:

الفصل الأول الذي ينقسم إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول عن مفاهيم عامة حول الأنظمة الجمركية .أما المبحث الثاني تناولنا حركة التجارة الخارجية.

الفصل الثاني ينقسم إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول السياسة الجمركية في الجزائر

أما المبحث الثاني حركة التجارة الخارجية في الجزائر.

تاسعا : صعوبات البحث

قلة المراجع فيما يخص الأنظمة الجمركية الاقتصادية ، فأغلب المذكرات الموجودة متشابهة ومحدودة المعلومات فيما يتعلق بالأنظمة الجمركية الاقتصادية والتجارة الخارجية.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

تمهيد:

مع تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق الذي يقوم أساسا على تراجع الدولة عن التسيير المباشر للسوق واكتفائها بالمراقبة والتوجيه والتعديل، قصد ا لمحافظة على المنافسة السليمة وجلب الاستثمار، تشجيع الصادرات، وجدت الجمارك نفسها ملزمة بتكييف دورها الذي كان جبائيا بامتياز من خلال خلق ميكانيزمات وآليات جمركية تسهل على إدارة الجمارك التكيف مع هذا التطور الواقع، خاصة مع نمو حجم التبادل الخارجي للسلع والمنتجات والتطور الذي يشهده السوق الدولي بصفة عامة، هذا الاندماج أو التكيف يؤدي إلى ما يسمى بالأنظمة الاقتصادية الجمركية، كما ازدادت التجارة الخارجية أهمية نظرا لتوفر فوائض في الدولة ونقص ذلك في دولة أخرى فكانت التجارة الخارجية تقوم بمهمة تبادل الفائض بين هذه الدول والمفهوم الشامل لمصطلح التجارة الخارجية هو يعبر عن الصادرات والواردات السلعية والخدماتية وكذلك انتقال الأفراد بين الدول وانتقال الأموال في شكل استثمارات وكل ذلك يتم وفق ضوابط محددة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأنظمة الجمركية

في هذا المبحث، سيتم التطرق إلى مجموعة من المفاهيم العامة المتعلقة بالأنظمة الجمركية، مع التركيز على كيفية تنظيم حركة البضائع عبر الحدود، والإجراءات المتبعة لتطبيق السياسات الجمركية.

المطلب الأول: مفهوم الأنظمة الجمركية

سوف نتطرق إلى مفهوم الأنظمة الاقتصادية الجمركية باعتبارها تعمل على حماية الاقتصاد الوطني وتشجيع النمو مع الإشارة إلى ابرز ما يميز هذه الأنظمة على مشابهها. [1]

يعرفها كلودبار وهنري تريمو بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد والتصدير)، عن طريق استعمال آليات (ميكانيزمات) تتغير حسب النشاط المعني (الوقف أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية منح مسبق للمزايا الجنائية والمالية المتعلقة بالتصدير ...) ولا يمكن معرفة مردودها النهائي إلا إذا البضاعة تتوافر على بعض الالتزامات وتتغير حسب الأنظمة كذلك. [2]

و يقصد بها كافة الميكانيزمات الموضوعة من طرف المشرع في القانون الجمركي بموجب اتفاقيات دولية مع المنظمات العالمية، هدفها وضع البضائع محل الاستيراد أو التصدير في وضعية قانونية تسمح بخلق فترة قانونية مؤقتة من شأنها تحقيق أغراض اقتصادية، وتشمل هذه الأنظمة ما يلي:

. العبور

. المستودع الجمركي

. القبول المؤقت

. إعادة التموين بالإعفاء

. المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية

. التصدير المؤقت

ويعرفها المشرع الجزائري حسب المادة 75 مكرر 1 من قانون الجمارك 04-17 – تمكن الأنظمة الجمركية الاقتصادية من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذا كل الحقوق والرسوم الأخرى، وتدابير الخطر ذات الطابع الاقتصادي الخاضع لها. [3]

إن مثل هذه الإعفاءات الجمركية تتخذ عادة إحدى الأشكال التالية:

---

[1] مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، 2005-2006 ص299.

[2] كلود بير وهنري تريميو، قانون الجمارك، الطبعة الثانية ،باريس 1981 ص230.

[3] المادة75مكررمن قانون الجمارك 04-17، المؤرخ في 19فيفري 2017، يعدل ويتمم القانون رقم 07-79، ج.ر رقم11،ص17.

.الإعفاء من إجراءات رقابة التجارة الخارجية والصرف، تطبيقا لما تنص عليه تشريعات التجارة الخارجية أو النصوص المتعلقة بالعلاقات المالية من الخارج أو أحكام قانون الجمارك.. الإعفاء الكلي أو جزيء من بعض الضرائب والرسوم على اختلاف أنواعها، طبقا للأحكام الواردة في قانون الجمارك الجزائرية، أو القوانين المالية الجاري العمل بها، أو أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها الجزائر.. الإعفاء من الضمان الجمركي بناء على الاتفاقية أو المعاهدات الدولية، أو بناءا على النصوص التشريعية الجزائرية.

المطلب الثاني: خصائص الأنظمة الجمركية

توجد عدة خصائص للأنظمة الجمركية الاقتصادية، والتي تمكن أن نذكر منها:

أولا: الخروج عن الإقليم: من الصورة القانونية أن السلع المستوردة والتي هي تحت نظام جمركي اقتصادي نفترض أنها لا تزال تقيم خارج الإقليم الجمركي الوطني، ونتيجة لذلك فإن هذه السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم والحقوق وكذا إجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، كما تسهل عمل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية .[1]

ثانيا: تعليق الحقوق والرسوم: وهذا الإجراء خاص لجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة والتي بدورها تكون تحت رقابة جمركية لمدة زمنية معينة، بغية إعطاء وجهة نهائية لها إما التصدير أو الاستعمال داخل الوطن على حالتها أو يطرأ عليها تحويل أو تكملة اليد العاملة، وهذا يسري برفع الحقوق والرسوم الجمركية، وهذا الحافز يمنح المؤسسة أفضلية توفير مدخرات المالية لأجل استعمالها لأغراض تجارية أخرى بترقية صادراتها، من أجل تخفيف العبئ المالي على خزينتها. [2]

ثالثا: الكفالة :إن تعليق الحقوق والرسوم الجمركية على السلع المستوردة إلى داخل التراب الوطني يجب أن تحتوي على ضمان الجمارك، في حالة إذ المؤسسة لم تحترم القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية كعدم إحترام المدة الزمنية المحددة لبقاء البضاعة تحت النظام الجمركي، هذا الضمان يحول إدارة الجمارك(les receveurs de douane) اتجاه نظام خزينة الدولة، هذه الكفالة محددة ومعينة حسب التشريع الجمركي بنسبة 10% من حصيلة الحقوق والرسوم.[3]

---

[1] دليل الأنظمة الاقتصادية الجمركية ،المديرية العامة للجمارك، اللجنة الوطنية للتعريفية الجمركية، 2004، ص91

[2] فضيلة مزازيع – بن موسى فضيلة، دور الجمارك في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة ليسانس، فرع تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001، ص63

[3] عبدالعالي بورويس، دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير ن فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1998، ص14.

المطلب الثالث: مجال نشاط إدارة الجمارك

يشمل الإقليم الجمركي نطاق تطبيق هذا القانون الإقليم الوطني والمياه الداخلية والمياه الإقليمية والمنطقة المتاحة والفضاء الجوي الذي يعلوها، حيث تمارس إدارة الجمارك عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في هذا القانون.[1]

أولا: النطاق الجمركي:

ينظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي. [2] حسب المادة 29 (القانون رقم 02-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002) يمثل النطاق الجمركي:

1- منطقة بحرية: تتكون من المياه الإقليمية والمنطقة المتاحة لها والمياه الداخلية، كما هي محددة في التشريع المعمول به.

2- منطقة برية تمتد: _على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد ثلاثين (30) كلم منه. _على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد ثلاثين (30) كلم منه.

يمكن عند الضرورة، تمديد عمق المنطقة البرية من ثلاثين (30) كلم إلى غاية ستين (60.كلم) غير أنه يمكن تمديد هذه المسافة إلى أربعمائة (400) كلم في ولايات تندوف وأدرار وتمنراست واليزي. تقاس المسافات على خط مستقيم. تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين المالية والدفاع الوطني والداخلية.

ثانيا: الإقليم الجمركي: يقصد بالإقليم الجمركي الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ويجوز أن تنشأ فيه مناطق حرة لا تسري عليها الأحكام الجمركية كليا أو جزئيا، غير أنه يمكن إنشاء مناطق حرة في الإقليم الجمركي على ألا تخضع هذه المناطق للتشريع والتنظيم الساريين كليا أو جزئيا، حسب الشروط التي تحدد بموجب القانون.

لتطبيق أحكام هذا القانون والنصوص التطبيقية المتفرعة عنه:[3]

1- المسافر: كل شخص يدخل الإقليم الجمركي أو يخرج.

2- الأشياء والأمتعة الشخصية: كل الأغراض الجديدة أو المستعملة التي يمكن أن يحتاجها المسافر، باستثناء البضائع التي تستورد أو تصدر الأغراض تجارية.

---

[1] المادة الأولى: قانون98-10 المؤرخ في 22غشت 1998

[2] المادة 28: قانون 98-10 ، مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

ت – البضائع: كل المنتجات والأشياء التجارية والغير التجارية وبصفة عامة جميع الأشياء القابلة للتداول والتملك.

ث– المراقبة: جميع التدابير المتخذة لضمان مراعاة القوانين والأنظمة السارية المفعول التي تكلف إدارة الجمارك بتطبيقها.

ج– الفحص: التدابير القانونية والتنظيمية التي تتخذها إدارة الجمارك للتأكد من صحة التصريح الجمركي وصحة وثائق إثبات ومطابقة البضائع للبيانات الواردة في التصريح والوثائق.

ح– الحقوق والرسوم: الحقوق الجمركية وجميع الحقوق والرسوم والأتاوى أو مختلف الإخضاعات الأخرى المحصلة من طرف إدارة الجمارك، باستثناء الأتاوى والإخضاعات التي يحدد مبلغها حسب التكلفة التقريبية للخدمات المؤداة.

خ– البضائع المرتفعة الرسم: البضائع الخاضعة للحقوق والرسوم التي تتجاوز نسبتها الإجمالية 54%.

د– المصرح لدى الجمارك: الشخص الذي يقوم بالتصريح بالبضاعة، والذي يعد التصريح باسمه.

ذ– البضائع التي تخفي الغش: البضائع التي يرمي وجودها على إخفاء الأشياء محل الغش والتي هي صلة بها.

ر– وسائل النقل الخاصة بالبضائع محل الغش: كل حيوان أو آلة أو سيارة أو أية وسيلة نقل أخرى استعملت بأية صفة كانت أو أعدت لنقل البضائع محل الغش أو التي يمكن أن تستعمل لهذا الغرض.[1]

ثالثا: علاقة إدارة الجمارك مع محيطها: إن التنظيم العلائقي لمختلف مكونات المحيط الاقتصادي والإداري على المستوى الوطني والخارجي، يمكننا من فهم الدورة العامة للمعلومات مع مختلف المتدخلين والعلاقات العلمية وهكذا فإن دورة وكيفية جمركة البضائع هي التي تولد المعلومات الإحصائية لدى الجمارك، ويمكننا سرد العلاقات الإدارية للمديرية العامة للجمارك مع محيطه الخارجي.

المطلب الرابع: آلية عمل الأنظمة الجمركية الاقتصادية

إن آليات عمل الأنظمة الاقتصادية الجمركية يتطلب في أغلب الأحيان تسلسل منطقي لمجموعة من العمليات، يشترك في القيام كل من المتعامل الاقتصادي وإدارة الجمارك، وبصفة عامة يمكن إجمال هذه العمليات في المراحل التالية [2]:

[1] المادة الأولى: قانون98–10 ، مرجع سابق.

[2] قيرة جعفر، المعالجة الجمركية للنظام لتحسين الصنع الإيجابي، المدرسة الوطنية للإدارة، تخصص إدارة الجمارك، حيدرة 2002، ص 8–9

الفرع الأول: طلب المتعامل الاقتصادي – La de demande l'opérateur – إن أهم ما يميز الأنظمة الجمركية الاقتصادية هو الطابع الإتفاقي مما يعني أن وضع البضاعة تحت نظام جمركي معين لا يتم إلا بناءا على إتفاق بين المتعامل الاقتصادي وإدارة الجمارك. هذا الاتفاق يتم بناءا على طلب المتعامل، ويجب على هذا الطلب أن يتضمن جميع المعلومات اللازمة لإعطاء التصريح من طرف إدارة الجمارك، بالإضافة إلى تبيان الهدف من وراء طلب نظام جمركي معين بالنسبة للبعض منها وغالبا ما تتمثل هذه المعلومات في المعطيات العامة التي يجب أن تتوفر عند تقديم التصريح المفصل للبضاعة، بالإضافة إلى معلومات متعلقة بالمتعامل الاقتصادي بنشاطه التجاري أو الصناعي.

الفرع الثاني: ترخيص إدارة الجمارك بالنظر إلى الطابع الخاص والوضعية الإمتيازية التي تمنحها النظم الجمركية للبضاعة، فإن الاستفادة منها تتم إلا بعد قبول إدارة الجمارك، ويمكن إصدار هذا الترخيص إلا بعد التأكد من تحقق الشروط المبينة في القانون والتنظيمات السارية المفعول والخاصة بكل نظام جمركي، كما يجب أن يبن هذا التصريح الإطار القانوني العام لهذا النظام، وكذا شروط وآليات عمله – نوع البضاعة المعنية، طبيعة العملية، مدة الاستغلال، وتجدر الإشارة إلى أن إدارة الجمارك تتمتع بالسلطة التقديرية الكاملة بخصوص إصدار قبولها أو رفضها لطلب المتعامل، وهي تبني قرارها سواء كان الرفض أو القبول على أساس دراسة الملف المقدم من طرف المتعامل بالإضافة إلى الاعتماد على عدة معايير أخرى كالتعاملات السابقة مع المتعامل مدى الملائمة العملية المطلوبة مع النشاط الاقتصادي على العموم ...الخ. إن هذا الترخيص يمكن أن يتعرض للإلغاء أو التعديل، وهذا في حالة ما إذا لاحظت إدارة الجمارك أن المتعامل قد أخل بالتزاماته المفروضة عليه عند إبرام العقد بين الطرفين. كما أن قبول إدارة الجمارك طلب المتعامل مرهون كذلك بتقديمه لضمان – كفالة – تضمن التزامه بواجباته.

الفرع الثالث: الوضع تحت النظام الجمركي الاقتصادي بعد تحقق جميع الشروط اللازمة، وعلى رأسها تقديم تعهد الذي يجب أن يكون مكفول من طرف بنك ما أو القيام بإيداع وديعة ذات قيمة لدى إدارة الجمارك، وبعد التحصل على التصريح، يمكن للمتعامل أن يشرع في الاستفادة من النظام المختار ويتم ذلك بوضع البضائع تحت النظام الجمركي المختار، أما بالنسبة لمدة العملية فتكون مبينة في التصريح الذي تمنحه إدارة الجمارك، هذه المدة تتناسب مع المدة اللازمة بالقيام بالعملية الاقتصادية المرجوة من وراء اختيار نظام جمركي معين وكذا مع الحدود المنصوص عليها في قانون الجمارك. هذا الأجل يمكن أن يتم تمديده بناء على طلب المتعامل، ويعود الفصل الأخير في هذا الموضوع لإدارة الجمارك التي يمكنها أن تقيم الوضعية وتقرر تمديد الأجل من عدمه وطوال مدة قيام المتعامل بنشاطاته الاقتصادية تحت ظل نظام جمركي يمكن لإدارة الجمارك أن تقوم، وبدون سابق إنذار بجميع إجراءات المراقبة الضرورية التي تراها مناسبة للتأكد من عدم إخلال المتعامل بالتزاماته المفروضة عليه .

الفرع الرابع: تصفية النظام الجمركي الاقتصادي إن عملية جمركة البضائع هي التي تضع آلية استغلال نظام جمركي معين، وهي تسمح برفع الامتيازات الممنوحة بمناسبة منح رخصة استغلال نظام جمركي معين من جهة، ومن جهة أخرى تسمح برفع اليد عن الكفالة المقدمة سابقا وكذا عن جميع الالتزامات الأخرى المفروضة على المتعامل وتتحقق عملية التصفية بمنح وضعية قانونية جديدة للبضائع بعد رفع النظام الجمركي عنها، هذه الوضعية يمكن أن تكون عملية إعادة التصدير أو اختيار نظام جمركي أخر بحيث يمكن أن يكون طلب رخصة استغلال نظام جمركي معين هو في نفس الوقت تصفية لنظام جمركي سابق .

المبحث الثاني: حركة التجارة الخارجية ومنظمة التجارة العالمية

في هذا المبحث، سيتم التطرق إلى الجوانب الأساسية المتعلقة بحركة التجارة الخارجية وأهميتها وأهدافها ومبادئها. كما سيتم تناول مكانة منظمة التجارة العالمية في هذا السياق، مع استعراض مهامها، وآليات عملها، وأهم النظريات التي تنظم التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة

تُعد التجارة الخارجية أحد المحركات الأساسية لنمو الاقتصاد العالمي، حيث تمثل وسيلة لتبادل السلع والخدمات بين الدول، وتساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية. ومع التطورات المتسارعة في النظام التجاري العالمي، برزت الحاجة إلى وضع قواعد وآليات تنظم هذا التبادل لذا سيتم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على أنها وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وعملية التخلص تستلزم وجود طرفين طرف يصرف وهو صاحب الفائض والطرف أخر يستقبل وهو صاحب العجز وعليه فإن التجارة ما هي إلا عملية تبادل تتم بين طرفين وتنقسم عملية التبادل إلى قسمين:

. تبادل محلي أو التجارة محلية وهي التي تتم في السوق المحلي.. تبادل خارجي أو التجارة الخارجية وهي التي تتم في السوق الخارجي .[1]

وتتلخص التجارة الخارجية في عمليتين الأولى في عملية التصدير والذي يتمثل في إخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة بصفة رسمية من طرف الدولة أو أي شخصية مادية أو معنوية أخرى مقابل قيمة مالية وقدر متفق عليها بأن تكون بالعملة الصعبة وهي تدخل كمورد هام للدولة المعينة بعملية التصدير.

أما الثانية فهي عملية الاستيراد وهي عملية الشراء الآتية من الخارج من أعون خارجيين عن التراب الوطني بتسهيل عمليه الشراء التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديين لبلد ما كل من الخيرات والخدمات في شكل استثمارات مباشرة أجنبية إما بالاشتراك برأس مال الوطني أو الفردي وهنا تكمن أهمية التجارة الخارجية على أنها كل يحتوي أجزاء العالم كدول مختلفة تتناول فيما بينها.

الفرع الثاني: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

1- هي النظام الدولي الوحيد الذي يشتغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان في قلب هذا النظام نجد اتفاقية (OMC) الذي يتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة هذه الوثائق تمثل القواعد

[1] روجية دوهم مدخل لعلم الاقتصاد، ترجمة سموحي فوق العادة، المكتبة العلمية، سنة 1967 ص67

القانونية الأساسية للتجارة الدولية والعقود التي على أساسها يتبنى الدول سياستها التجارية داخل الحدود المتفق عليها بهدف مساعدة المنتجين للسلع والخدمات والمصدرين والمستوردين في ممارسة نشاطاتهم .[1]

2- منظمة ذات صفة قانونية مستقة تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي على كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة لأوروغواي وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال التجارة العالمية.

3- هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة.

4-هي منظمة دولية تعني بتنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى المفاوضات متعددة الأطراف .

من خلال هاته التعاريف يتضح أن (OMC) منظمة دولية كغيرها من المنظمات الدولية الأخرى لكنها تختلف عن (FMI – BM) تتخذ القرارات بمشاركة كل الأعضاء من وزارة ومسؤولين وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الأعضاء كذلك هناك من عرفها كالتالي :

. من الناحية الاقتصادية تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وحماية الملكية. [2]

. من الناحية السياسية تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها مؤسسة مستقلة دوليا وإداريا غير خاضعة للأمم المتحدة تأسست سنة 1995 بمدينة مراكش المغربية نتيجة المفاوضات دورة لأوروغواي الممتدة من 1986 إلى 1994 وتعتبر منظمة حكومية إذ لا تشارك في قراراتها إلا حكومات الدول الأعضاء.

وانطلاقا من التعريفات السابقة نستنتج تعريفا شاملا ومختصرا وهو أن المنظمة العالمية للتجارة هي مؤسسة

دولية تقوم بالعمل على تحرير التجارة العالمية وكذا العمل على وضع قوانين ومبادئ للتجارة العالمية وهي مؤسسة مستقلة ماليا وإداريا.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية وأسسها

تُعتبر التجارة الخارجية من أهم مظاهر التبادل الاقتصادي بين الدول، لما لها من دور فعّال في دعم التنمية وتحقيق الازدهار الاقتصادي. فهي تمثل أداة استراتيجية تسهم في ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي. ومن أجل فهم دورها بشكل أعمق، لا بد من التطرق إلى أهميتها البالغة، والأسس التي تقوم عليها لضمان نجاحها واستمراريتها.

[1] أسامة المجذوب ، القات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1996، ص90

[2] بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، شهادة دكتوراه جامعة الجزائر 2004، ص 80

الفرع الأول: أهمية التجارة الخارجية

إن التعاون الاقتصادي بين الدول مهما اختلف فإنه لا يمكن لأي دولة أن تعيش منعزلة عن غيرها تجاريا لأن ذلك يجبرها بأن لا تكتفي ذاتيا من كل المنتجات كما أنها لا تتمكن من عملية التصدير للفائض الموجود عندها وهذا ما يزيد من صعوبة تنمية البلد. ولا تستطيع رفع المستوى المعيشي لسكانها وعليه وجب على كل دولة ومرغمة على أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول الأخرى وذلك لتصدير فائض إنتاجها نحو العالم للحصول على الموارد الضرورية وتقوم باستيراد فائض إنتاج الدول الأخرى بالنسبة للأشياء التي لا تستطيع إنتاجها. ويمكن قول أن أهمية التجارة الخارجية تختلف من دولة لأخرى بحيث نجدها في الدول الصناعية الأكثر تطورا نجدها تسيطر على تجارة العالم وهي تتمركز فيه بلدان الغرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وعليه يمكن حصر أهمية التجارة الخارجية فيما يلي :[1]

– أن التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على عوامل عدة مثل المعرفة الجديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج والتكنولوجيا الحديثة وتحصيل أرباح نتيجة ديناميكية التجارة.

– أن التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة المنافذ الخارجية والذي يؤدي إلى زيادة الموارد الإنتاجية وذلك من خلال التسويق.

– أنها أصبحت ضرورية سواء للدول المصنعة أم غير ذلك فيستحيل على أي دولة أن تعيش معزولة عنها.

ثانيا: أسس التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية على مبدأ المقايضة والتي تعتمد على استخدام النقود والائتمان وهي تعتمد أصلا على السلع بالسلع الأمر الذي يستوجب أن تكون كل دولة مستوردة ومصدرة ويرى الاقتصاديون أن التخصص في الإنتاج والمبادلة هو الذي تقوم عليه عملية التجارة الخارجية .

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة

تُعد المنظمة العالمية للتجارة الإطار المؤسساتي الأساسي لتنظيم العلاقات التجارية بين الدول على مستوى العالم. وقد أنشئت بهدف تحقيق نظام تجاري دولي أكثر عدلاً وشفافية. لفهم دور هذه المنظمة بشكل شامل، من الضروري التطرق إلى المبادئ التي تقوم عليها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في سياق العولمة الاقتصادية.

أولا: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

1 – مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ونقصد بها عدم التمييز بين الدول الأعضاء وعدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلية على حساب الدولة الأخرى حيث تتساوى كل الدول الأعضاء في المنظمة ويستثنى من ذلك الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين والدول الأعضاء في الإتحاد الجمركية ومناطق التجارة الحرة وما تمنحه لبعضها البعض من تفضيلات، لا تخضع لمبدأ الدولة بالرعاية والحماية التي تفرضها الدول الناشئة وعلاقات التجارة التفضيلية بين الدول الصناعية والدول التي كانت لها مستعمرات .

[1] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية ن الطبعة الثالثة دار النشر، 2000، ص 10

2 – مبدأ عدم التمييز في المعاملة التجارية يقوم هذا المبدأ على عدم التمييز بين دول الأعضاء أو منح رعاية لأحدى الدول على حساب الأخرى بل يكون لكل الأعضاء في المنظمة نفس الحقوق من أجل المنافسة في الأسواق الدولية ويعتبر هذا المبدأ من خلال سريان شرط الدولة الأولى برعاية وشرط المعاملة الأجنبية. [1]

3 – مبدأ الشفافية ويقصد به توفير المعلومات للمصدرين والمستوردين والمستثمرين وبالتالي فإن على الدولة أن تقوم بنشر جميع المعلومات وتوفيرها لكل من يطلبها وإنشاء مراكز استعلام تمكنه من توفير الاستفسارات الضرورية التي يرغب المصدرين والمستوردين أو المستثمرين الحصول عليها وتزويد منظمة التجارة العالمية بالسياسة الاقتصادية القائمة وإبلاغ بأي تعديلات تطرأ على هذه السياسات والإجراءات. [2]

4 – مبدأ مكافحة سياسة الإغراق المقصود بها محاولة الدول الأعضاء بيع السلع في السوق التصدير بسعر يقل عن السعر الذي تباع به في المنشأ والهدف من ذلك هو توسيع قيم التنافس التي بين المنشأ والتجار دون تدخل الحكومة في حالة مخالفة هذا المبدأ تعطي الاتفاقية الحل بالبلد المتضرر في فرض الضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير والسعر الذي تباع به في مواطن المنشأ مع اضافه التكاليف الأخرى رسوم نقل تأمين

5 – مبدأ تخفيض التعريفات الجمركية تعمل المنظمات الدولية على تنفيذ اتفاقية إنشاء المنظمة والاتفاقيات الملحقة بها ويتوقف نجاح المنظمة على تحقيق تخفيض التعريفات الجمركية ويتم هذا تخفيض من خلال الدخول في المفاوضات والجولات.

6– مبدأ تنفيذ الاتفاقيات الدولية إن كل المنظمات تسعى إلى تنفيذ اتفاقية إنشاء المنظمة ويتحقق ذلك من أن الأماني التي تنفع الأعضاء قد تصطدم بالواقع العملي مما يجعل من الصعب على المنظمة أن تحقق أهدافها بشكل سليم وكامل لهذا فإن أغلب المنظمات الدولية فشلت في تحقيق أهدافها وقد لا تتمكن من تحقيق الهدف الرئيسي الذي قامت من أجله، ولقد عملت الأمم المتحدة من أجل حماية السلم والأمن العالميين وهو هدفها الرئيسي غير أنها لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف والعالم يشهد حروبا مدمرة حصدت الأخضر واليابس راحا ضحيتها الملايين من البشر ودمرت العديد من الممتلكات غير أن حالة الإخفاق في تحقيق الأهداف تكون في المنظمة العالمية للتجارة.[3]

ثانيا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

1–إيجاد مبدأ المفاوضات التجارية ويتم ذلك من خلال جميع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن أمور التجارة فهي بذلك تمنحهم فرصة اللقاءات الدائمة خاصة وإن الاجتماعات الوزارية مرة كل سنتين على الأقل وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة .

---

[1] ابن موسى كمال ،المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سابق، ص84–85

[2] فيصل مهدي غصاب، السميران الآثار السياسية والاقتصادية لإنظمام الأردن للمنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير جامة الأردن 2006 ص 28 3–سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2008 ص 211.

[3] سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والغات، مكتبة الإشعاع الإسكندرية الطبعة الثانية 1996، ص 19 .

2- تحقيق التنمية لجميع الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة عن 75 بالمئة من مجموع الأعضاء ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية أثناء اتخاذ وإصدار القرارات بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية .

3- حل النزاعات بين الدول الأعضاء بالتقليل من النزاعات بين الدول الأعضاء وفضها للإشارة فإن هذه النزاعات كثيرا ما كانت عائقا أمام التجارة الدولية في عهد اتفاقيةGATT بسبب غياب آلية خاصة لحل هذه النزاعات لذلك كان من الضروري إيجاد نظام فعال وذي قوة رادعة للقضاء على هذه النزاعات التي عانت منها الدول النامية كثيرا. [1]

4- البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء وهذا عن طريق إلزام كل الدول الأعضاء وإخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأحكام أداة العلاقة بشؤون التجارة الدولية ذلك لأن المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في معاملات التجارة بين الدول الأعضاء.

5- تقوية الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية للاستغلال الأمثل لها مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي للدول الأعضاء.

6- تنفيذ اتفاقية لأوروغواي والتي تحتاج إليها من أجل سير أعمالها في إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية. وبما أن المنظمة العالمية للتجارة هي هيئة حقيقية عكس اتفاقية GATT التي كانت عبارة عن اتفاقية مؤقتة فهي تتولى قيادة المراحل التي تأتي في المستقبل وبهدف الوصول إلى تحرير كامل للتجارة الدولية تتولى المنظمة المهام التالية. [2]

تسهيل تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وتقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول.. تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض الأمور التي تم الاتفاق عليها خلال جولة لأوروغواي كقطاع الخدمات مثلا.. متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وذلك عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول والتي تم وفقا لفترات زمنية محددة وهي كل أربع سنوات محددة بالنسبة للدول المتقدمة وسنتين بالنسبة للدول النامية والهدف من ذلك هو الإطلاع على التي تتخذها الدول الأعضاء على سياساتها التجارية ومدى موافقتها لأحكام الاتفاقية ومن جهة أخرى العمل على تكريس مبدأ الشفافية من خلال تعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الأعضاء وإعطاء فرصة للتفاوض حول السياسات التجارية لكل عضو.

التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف تنسيق سياسات إدارة الشؤون الاقتصاد العالمي شاملا جوانبه المالية والنقدية والتجارية وتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون هذه مجمل المهام التي أوكلت للمنظمة العالمية للتجارة بعد ظهورها من خلال

[1] أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1996، ص95

[2] المرجع نفسه ، ص 35

ربط العلاقات ومصالح التجارية الدولية بين عدد من البلدان التي تتم بالاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال القوة الدولية إلا أن درجة الاستفادة تختلف من دولة لأخرى وذلك بسبب اختلاف الاقتصادي لهذه الدول.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على حركة التجارة الخارجية

تتأثر حركة التجارة الخارجية بعدد من العوامل التي تلعب دوراً حاسماً في تحديد حجم واتجاه التبادل التجاري بين الدول. وتتنوع هذه العوامل بين ما هو اقتصادي وسياسي وتقني، مما يجعل فهمها ضرورياً لتحليل ديناميات التجارة الدولية. ويساعد التطرق إليها في توضيح الأسباب الكامنة وراء التفاوت في معدلات النمو التجاري بين مختلف الدول والمناطق.

الفرع الأول: التمويل أن تبادل الدول مع بعضها البعض يعتمد على التمويل فكلما كانت المؤسسات المالية والبنوك المراسلة على مستوى العالم موجودة كلما زاد حجم التبادل التجاري أما إذا لم يتوفر البنوك والمؤسسات المالية فإن ذلك يقلل من حجم التبادل مع بعضها البعض. [1]

الفرع الثاني: نفقات النقل نجد أن نفقات النقل تؤثر على التجارة الخارجية باعتبار أن النقل هو شريان أي حركة اقتصادية خصوصا إذا كانت خارجية ونجد أن تقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته النسبية أدى إلى تطور التجارة الخارجية واتساع رقعتها .[2]

الفرع الثالث: الاختلاف في توزيع الموارد الطبيعية إن التباين في توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز على مصادر الثروة لدى بعضها أدى إلى تركيز شديد بقيادة مراكز التجارة الخارجية في العالم بالإضافة إلى تقدمها العلمي أدى إلى إدخال تنوع على صادراتها من خلال التصنيع بالإضافة إلى العوامل السياسية والتي مكنتها من السيطرة وبسط نفوذها على الدول كثيرة.

الفرع الرابع: الكساد الاقتصادي إن التحكم في زيادة الطلب والعرض هو التجارة الدولية الخارجية وإن أي اختلال فيها يؤدي إلى انكماش أو زيادة التجارة الخارجية.

الفرع الخامس: الظروف المناخية نجد أن الظروف المناخية تلعب دورا مهما في التجارة الخارجية والمبادلات التجارية فنجد أن هناك بلدان تتسم بالمناخ البارد وأخرى استوائية وهذا التنوع المناخي يؤثر على نشاط التجارة الخارجية وذلك من خلال طبيعة النشاط ونمط الإنتاج وأنواع المنتجات في كل منطقة مناخية فنجد أنه لا يمكن إنتاج التمور في مناطق باردة وعلى عكس ذلك هناك منتجات يمكن إنتاجها في المناطق الحارة ومن هنا تقوم علاقة التبادل التجاري الخارجي. [3]

---

[1] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية مصر، 2004، ص 28

[2] محدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية مصر، 1996، ص 81

[3] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثالثة بدون دار النشر، 2000، ص 14

الفرع السادس: الجودة هي الأخرى عامل من عوامل تأثير على التجارة الخارجية فإن السلع الجيدة تلقى رواجا في العالم ويكثر عليها طلب ويرتبط ذلك بمدى تطور هذه الدولة أو تلك ومدى تحكمها في التكنولوجيا. [1]

الفرع السابع: العوامل السياسية إن الاستقرار السياسي عامل مهم في رواج التجارة الخارجية بحيث نجد أن كل دول تفضل التعامل مع الدول التي تعرف استقرار سياسي ونظاما مستقرا للحفاظ على مصالحه[2].

الفرع الثامن: الشركات المتعددة الجنسيات إن قدرة الشركات المتعددة الجنسيات التأثير على تركيبة حجم المبادلات الدولية تابع بالأساس من امتلاكها لوحدات إنتاجية في أنحاء العالم وما تدركه من خيرات مالية تعيد بعد ذلك استثمارها .

الفرع التاسع: التكاليف والأسعار

إن كل دولة تحدد أسعار سلعها وخدماتها وتترك للزبون الأجنبي الحرية في الاختيار كذلك نجد أن الدول التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج والتجهيز والخدمات تؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعها ويتم بيعها بأسعار مرتفعة والملاحظ أن السلع المنتجة بتكاليف منخفضة ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها مقارنة بالأخرى مرتفعة السعر[3].

المطلب الرابع: نظريات التجارة الخارجية

شهدت التجارة الخارجية عبر التاريخ تطوراً فكرياً ملحوظاً، تجسد في ظهور عدة نظريات حاولت تفسير أسباب تبادل السلع والخدمات بين الدول وتحديد أنماط هذا التبادل. وتُعد هذه النظريات أدوات تحليلية أساسية لفهم كيفية نشوء العلاقات التجارية الدولية وتطورها. لذلك، فإن التطرق إلى نظريات التجارة الخارجية يُعد خطوة مهمة لفهم الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها هذه العلاقات.

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

لقد برزت عدة نظريات اقتصادية وهي تختلف باختلاف رأي صاحبها وحسب تصوره وفكره الاقتصادي ويمكن ذكر هاته النظريات فيما يلي:

أولا: نظرية التكاليف المطلقة: وهي لآدم سميث حيث تعتمد على وجود فروق مطلقة واضحة بين بلد وأخر وهاته الفروق يستفيد منها في البلدين عند قيام التجارة الخارجية لأنها على حد قوله تحميل فائض إنتاج الأرض والعمل في البلد الأول حيث يقل الطلب عليه في البلد الثاني وتأتي منه سلعا ومنتجات

[1] فيصل لوصف، أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية، 1970–2012، رسالة دكتوراه جامعة سطيف 2013، ص03

[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 15

[3] فيصل لوصف، مرجع سابق، ص 28

أخرى مطلوبة.[1] عكس التجاريين الذين يرون أن في طبيعة الثروة وقيامها أساس ما تمتلكه البلد من معادن نفيسة إذ أن الثروة عند أدم سميث تتجلى فيها نتيجة البلد من سلع إنتاجية واستهلاكية صالحة لإشباع حاجات الإنسان المباشرة والغير مباشرة وكلما زاد الإنتاج زادت ثروة الأمة.[2] ونجد أن أدم سميث ينتقد القوانين التي تحد من حرية التبادل التجاري لأنها متطلبات العصر تستدعي الأسواق الواسعة والتخصص والاستفادة من تقسيم العمل. وحسبه فإن تقييم العمل يجبر الدولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها وتستورد بالمقابلة التي تنتجها بكفاءة أقل من الدول التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة سواء كانت هذه الميزة راجعة إلى وفرة الثروات الطبيعية أو غيرها .[3]

الجدول رقم 01: تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة محسوبة بساعات العمل لسلعتين هما: البن والسكر

الدولة	وحدة البن	وحدة قصب السكر
الهند	25 ساعة عمل	5 ساعات عمل
البرازيل	8 ساعات عمل	16 ساعة عمل

المصدر: طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي المكتبة العصرية، مصر 2010، ص04

نلاحظ أن الهند تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج قصب السكر كما أن البرازيل تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج البن وعليه فإن من المربح لكل من البلدين أن تقوم تجارة بين هاتين البلدين وسيؤدي قيام التجارة إلى اتساع سوق البن أمام المنتجين البرازيليين وذلك بإضافة السوق الهندي أمام المنتجين البرازيليين كما سيؤدي قيام التجارة الخارجية إلى اتساع سوق قصب السكر أمام المنتجين الهنديين. [4]

ثانيا: نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو

لقد انطلق ديفيد ريكاردو من نفس المنطلق الذي بدأ منه آدم سميث، وهو السعي لإيجاد أسواق جديدة لتصريف فائض الإنتاج المحلي، والبحث عن مواد أولية وغذائية تُساهم في دعم الاقتصاد الوطني. غير أن ريكاردو ركز على توزيع الموارد كهدف أساسي، في حين أن آدم سميث ركز على الإنتاج باعتباره أساس العملية الاقتصادية.[5]

---

[1] محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي المطبعة الجديدة، دمشق 1997، ص 136

[2] سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1973، ص 123.

[3] طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي ن المكتبة العصرية، مصر 2010، ص04

[4] موسى سعيد مطر، التجارة الدولية، دار الصفاء عمان، 2001، ص 13

5 يونس، م، نظرية التجارة الدولية .بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، (1986) ص. 30

تقوم نظرية ريكاردو على مبدأ الميزة النسبية، حيث يرى أنه إذا سادت حرية التجارة الدولية، فإن كل دولة ستتخصص في إنتاج السلع التي تتمكن من إنتاجها بتكلفة نسبية أقل مقارنة بالدول الأخرى، وليس بالضرورة بتكلفة مطلقة أقل. ويؤدي هذا التخصص إلى زيادة الكفاءة الكلية في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تحقيق مكاسب متبادلة من التجارة[1].

يقصد بـ"النفقات النسبية" أحد معنيين مترادفين:

- أ. النسبة بين نفقة إنتاج نفس السلعة في بلدين مختلفين.
- ب. النسبة بين نفقة إنتاج سلعتين مختلفتين داخل نفس البلد.

ولتوضيح هذه النظرية، نستخدم مثالًا مبسطًا يشمل دولتين هما فرنسا وألمانيا، وكل منهما تنتج سلعتين :[2] السيارات والقمح .نفقات الإنتاج مقدّرة بالساعات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من كل سلعة (مع تجاهل النقود، ونفقات النقل، والرسوم الجمركية، واعتبار نظام المقايضة أساسًا للتبادل)

الجدول رقم 02 : مقارنة تكلفة إنتاج السيارات والقمح في دولتي فرنسا وألمانيا

البلد	السيارات (ساعة/وحدة)	القمح (ساعة/وحدة)
فرنسا	200	100
ألمانيا	150	50

المصدر: العكروت، م. الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. (2006)، ص 95

من هذا الجدول، نلاحظ أن ألمانيا تنتج كلتا السلعتين بتكلفة مطلقة أقل من فرنسا، ولكن لحساب الميزة النسبية، نقارن التكاليف النسبية داخل كل بلد:

- التكلفة النسبية للسيارات:
- في فرنسا: 200 ÷ 100 = 2 (أي تحتاج إلى إنتاج وحدتين من القمح مقابل سيارة واحدة)
- في ألمانيا: 150 ÷ 50 = 3
- التكلفة النسبية للقمح:
- في فرنسا: 100 ÷ 200 = 0.5
- في ألمانيا: 50 ÷ 150 = 0.33

1 يونس، م، نظرية التجارة الدولية ، مرجع سابق، ص 31.

2 العكروت، م. الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات .عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. (2006)، ص 95

يتضح أن:

- فرنسا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السيارات لأنها تتخلى عن كمية أقل من القمح مقارنة بألمانيا لإنتاج سيارة واحدة.
- ألمانيا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القمح.

بالتالي، من مصلحة فرنسا أن تتخصص في إنتاج السيارات، ومن مصلحة ألمانيا أن تتخصص في إنتاج القمح، ويتم التبادل بين البلدين بناءً على هذه المزايا النسبية، ما يحقق مكاسب للطرفين، حتى وإن كانت ألمانيا قادرة على إنتاج كلتا السلعتين بكفاءة مطلقة أعلى.

تُظهر هذه النظرية أن الاختلاف في التكاليف النسبية، وليس المطلقة، هو العامل الحاسم في قيام التجارة الدولية وتحقيق الفائدة منها. ومع ذلك، لم توضح النظرية كيفية تحديد أسعار التبادل بين السلع، كما أنها أغفلت أهمية العوامل النقدية مثل تأثير العملة والأسعار والنفقات النقدية الفعلية، مما يُعد من أهم الانتقادات التي وُجّهت إليها لاحقًا[1].

ثالثا: نظرية القيم الدولية جون إستوارت ميل جاءت مكملة لنظرية ريكاردو إلا أن جون ستيوارت نص على جانب الطلب في التجارة الدولية وهو ما أهمله ريكاردو وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بها يتم تبادل السلع دوليا وحسبه فإن نسبة التبادل ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين وبمعنى أخر ستقع بين نسبتي التبادل الداخلية في كلتا الدولتان وتتحد بالطلب المتبادل للدولتين كما أوضح أن القيمة الدولية للسلعة تتحد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل. [2]

ويرى ميل أنه يوجد معدل فريد بين المعدلات الممكنة التي تقع بين معدل التبادل الأدنى والأقصى الذي يحقق التعادل بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات للبلدان باعتبار أن صادرات البلد الأول هي واردات البلد الثاني وأنا أي معدل أخر غير هذا سيؤدي إلى اختلاف بين الصادرات والواردات فيقع أحد البلدان في فائض والآخر في عجز. [3] وحسبه فإن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين هما:

1- حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين.

2- مرونة هذا الطلب. لقد أخذ ميل تأثير نفقات النقل الذي له تأثير على التجارة الدولية من ناحية يؤدي في سعر التكلفة إلى زيادة تكلفة الواردات والذي سيؤدي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف الموردات ومنه تغيير معدل التبادل ومن ناحية أخرى تعد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن وجود النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة مما يجعل من إنتاجها محليا أفضل من استيرادها. وقد

1 العكروت، م. الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، مرجع سابق، ص 100.

[2] المرجع نفسة، ص101

[3] دفاتر فرنسية، رقم 129 يناير، فبراير 1987 ص 287

استخلص (ميل) كون نسبة الاستبدال تميل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلعة الدولية الأخرى قليلة المرونة هذا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغيير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرنا.[1]

الفرع الثاني: النظرية النيو كلاسيكة للتجارة الخارجية

اقتصرت في تفسيرها على قيام التجارة الدولية على قانون التكاليف النسبية أي ما يدعو الدول إلى التبادل هو إختلاف التكاليف النسبية إلا أنها لم توضح أسباب هذا الاختلاف بين الدول مما أستدعى وجود نظرية جديدة يرجع الفصل في صياغتها إلى (أولين). حيث نعرف هذه النظرية بنظرية يكثر أولين وهي نسبة إلى العالم الاقتصادي يكثر وتلميذه أولين وحسبهم فإن التجارة الدولية تقام على عاملين هما :

أولا: اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة إن اختلاف في امتلاك نسب عناصر الإنتاج تشكل النموذج القاعدي لمصدر الميزات النسبية وهي المفروض أن الدول التي لا تمتلك نفس النسب للعوامل التي تتحصل على نفس النفقات النسبية لإنتاج السلع ويؤخذ عاملان للإنتاج في أي اعتبار وهما رأس المال والعمل وإذا فرضنا عن بعض البلدان تمتلك مخزون نسبيا من رأس المال k/1 أكبر مما تمتلكه دولة ثانية فنقول أن الدولة الأولى تمتلك وفرة نسبية من العمل وفي حالة إذا اعتبرنا أن كل ما هو نادر باهض الثمن وكل ما هو متوفر رخيص الثمن نستطيع وضع رقم بين وفرة العوامل k/1 وتكلفة ما تملك من وفرة نسبية من رأس المال ويكون هذا الأخير رخيص الثمن.[2]

ثانيا: النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج رأينا أن اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في الدول المختلفة يؤدي إلى اختلاف الأجور والمكافئات وهذا بدوره يؤدي إلى اختلاف تكاليف الإنتاج وبتبعيه أثمان السلع مما يؤدي إلى قيام التبادل ومع ذلك فقد تقوم التجارة الخارجية بين دول لا تختلف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في كل منها ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج قد يتخذ أشكال مختلفة في كل دولة فبعض الدول تتوسع في إنتاج بعض السلع وبعض الدول تطبق التكامل الرأسي والأفقي لما يؤدي إلى تمتعها بمزايا الإنتاج الكبير ومما يسببه من وفرة داخلية وخارجية فتقل نفقات الإنتاج[3].

وأتضح ذلك أن هذا تحليل يفسر أنماط التجارة الدولية بالتركيز على اختلاف وفرة عوامل الإنتاج ويقترض كذلك على عدم وجود اختلاف بين الدول من حيث التكنولوجيا ويجب ملاحظة أن ميزة هاته النظرية تكمن في قدرتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول بالتالي في قدرتها على التنؤ بأنماط

[1] محمود بونس، نظرية التجارة الدولية، الدار الحامعية للطباعة والنشر ن بيروت، 1986، ص 35

[2] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر 2001، ص 145

[3] أشرف محمد العدلي، التجارة الدولية، دار النشر والتوزيع الإسكندرية، 2016، ص 19

التجارة الدولية بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تشير إلى مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي يتغير بتغيير الزمن[1].

ولقد واجهت هذه النظرية عدة انتقادات ومن أهمها :

. تركيز اهتمام النظرية على الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج تفترض النظرية بجانبي عوامل الإنتاج في جميع الدول غير أن الواقع يكذب ذلك فهي مختلفة من بلد لآخر.
. قضت هاته النظرية إلى قيام جدل بين الاقتصاديين نظرا للشكل الذي أثارته نظرية (أكثير أولين) .

الفرع الثالث: النظرية الحديثة للتجارة الخارجية

بعد تناولنا النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية في التجارة الدولية وماذا استعراضا من العوامل المتحكمة في التجارة الدولية مثل مبدأ الميزة النسبية كمبدأ مفسر ومقبول لقيام التجارة الدولية ولكن رغم محاولة إثبات صحة النظريات السابقة هناك عدة ثغرات في الاقتصاد العالمي لم تفسر مما فتح مجال أمام مجموعة من النماذج الجديدة لتفسير ما أعجزت عنه النظريات السابقة وتتمثل هذه النماذج في :

أولا: نموذج الفجوة التكنولوجية ركز هذا النموذج في التفسير للتجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلعة جديدة ومنتجات أفضل ذات جودة جيدة والاختلاف بين الدول والمستويات التكنولوجية تحقق الاختلافات في المزايا النسبية المكتسبة وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية عن طريق:

1- زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تتيح في جميع الدول أطراف التبادل الدولي ويترتب عن ذلك اكتساب الدول لنجزر نسبيه دون غيرها من الدول حيث تتمكن الدول ذات التفوق التكنولوجي من تصدير السلع التي تتمتع بميزة نسبية من الدول التي لم تتمكن من التكنولوجيا .[2]

2-دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات التكنولوجيا عالية مقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت التي لا تستطيع الدول الأخرى إنتاجها داخليا أو خارجيا لأنها لا تملك الوسائل التكنولوجية لذلك لإنتاج السلعة.

ثانيا: نظرية تشابه الطلب يعتبر الاقتصادي السويدي (إستيفان أولين) من قدم دور الطلب في نموذج تفسيره لتجارة الخارجية ولقد فرق في تفسيره للتجارة الخارجية بين التجارة في المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية في الأولى تقوم بين دول لا توجد فيها اختلافات هامة في نسبية عناصر الإنتاج أما الثانية تقوم بين دول نامية ومتقدمة ويقوم هذا التبادل وفقا النسبية وتحديد الموارد الطبيعية من الموارد

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر 2001، ص 145
[2] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، دار النشر والتوزيع الإسكندرية، 2016، ص 22

الأولية في الدول النامية وندرتها في الدول المتقدمة وهذا حسب تحديد يكثر أولين أما فيما يخص السلع يرى أن هناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات والواردات تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة ومنه فهو يعتبر أن حجم الطلب المحلي من أهم المحددات للصادرات والواردات المحتملة.[1]

ثالثا: نموذج المنافسة الغير كاملة يرى أصحابها أن عدد كبير من الشركات تنتج سلع متجانسة مما يؤدي إلى عجز هاته النظريات في تفسير أنماط التجارة الخارجية التي تفرزها هياكل سوق غير تنافسية والواقع أن الأسواق التنافسية هي التي تقوم عليها التجارة الخارجية وهي تتأثر بكل شكل من أشكال الاحتكار.

التي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات إذ تتعامل بحجم هائل من المبادلات التجارية الدولية في مناطق كثيرة من العالم فالمنافسة العالمية تجبر كل منشأة على إنتاج نوع واحد ومحدود من نفس المنتوج بدلا من التنويع وهو ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج. [2]

رابعا: نموذج اقتصاديات الحجم يرى أصحابها أن وفرة الإنتاج وتوفر السوق الداخلي المحلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها. وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية تامة الصنع والمنتجات النصف مصنعة في جانب الدول الصناعية الصغيرة والدول الصناعية الكبيرة في جانب أخر عنصر أساسيا من عناصر هاته النظرية وعليه نستطيع القول بأنها تستدعي إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلية الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إلى جانب الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل هولندا بلجيكا واليونان .[3]

خامسا: نموذج دور حياة المنتج إن هذه النظرية تعتمد على الفارق التكنولوجي وعليه فإن تقديم منتج جديد عادة ما يتطلب هذا عمال ذوي مهارة إنتاجية عالية وبعد ذلك يصبح إنتاجه ممكنا بواسطة وسائل الإنتاج عامة من طرق عمال أقل مهارة وعليه فإن الميزة النسبية تنتقل من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدما حيث أن العمل أرخص بالنسبة وعليه فإن دور حياة المنتج الجديد تمر بثلاثة مراحل وهي[4]:

1- مرحلة المنتج الجديد: وفي هذه المرحلة يكون نشاط البحث والتطوير يحتل مكانة بالغة لأهميته في إخراج المنتج الجديد إلى الوجود ويقتصر في بدايته على عدد محدود من الدول ويكون المعروض من المنتج الجديد بكمية محدودة وطنيا ودوليا قصد معرفة الطلب عليه وإختيار أذواق المستهلكين.

---

[1] سلطاني سلمى، دور الجمارك في التجارة الخارجية، حالة الجزائر رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، فرع التحطيط، 2002، ص 10

[2] المرجع نفسه، ص 21

[3] سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتطوير، الدار المصرية، الطبعة الثالثة، 1993، ص 298

[4] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 300

2- مرحلة المنتج الناضج: بعد ظهور هذا يكثر الطلب عليه في الدول المتطورة مما يشجع الشركات الأم على إنشاء وحدات إنتاجية في هاته الدول لإشباع الطلب.

3- مرحلة المنتج النمطي: في هاته المرحلة هناك عدة تطورات هامة تؤدي في نهاية المطاف إلى تطابق سلعة المنتج في مرحلتها التنظيمية مع خصائص أكثر أولين وهي تماثل دول إنتاج بالنسبة للصناعة الواحدة بين دول العالم المختلفة وإنتشار التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج وصعوبة الحصول عليها في الأسواق العالمية.

4- المنافسة الكاملة في أسواق السلع والخدمات لعناصر الإنتاج فيصبح السعر الأدنى أداة تنافسية أساسية.

5- تشابه الطلب نظرا لاتخاذ السلع شكلها النهائي في جميع الدول

خلاصة الفصل الأول :

إن النظام الجديد للتجارة العالمية وضع دعائم تحت ما يسمى بالمنظمة العالمية للتجارة والاتفاقية العالمية للتعريف الجمركية وذلك بتحريرها من القيود المفروضة عليها وتنشيط التبادل التجاري بين الأعضاء الدولية وهذا من خلال مبدأ عدم التمييز فضلا عن تزويد السوق التجارية بهيئة دولية والتي هي بمثابة إطار يجمع جميع الدول الأعضاء وذلك لفض الاختلافات والنزاعات التي قد تثور بين الدول الأعضاء وتيسير العلاقات وتقلل من المخاطر التي تنجم عن التبادل التجاري وذلك من خلال ما تملكه من آليات وإجراءات. والجزائر كآخر خطوة منها سعت لتحرير التجارة الخارجية لكسب رهانات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك بتكييف برامجها الاقتصادية والتشريعية لكي تتأقلم هذا الوضع الجديد .

الفصل الثاني: الإطار العملي لدراسة حالة الجزائر

تمهيد:

إن دراسة النظام الجمركي والسياسة الجمركية تتصل بصميم الحياة الاقتصادية، فهي تؤثر في الفرد كما في الجماعة، وقد يكون هذا عاملا من أهم العوامل التي جعلت هذه السياسة معرضة لشتى النزاعات وعديد الأفكار، فهناك من دعا إلى اتخاذ السياسة الجمركية وسيلة لملىء خزائن الدولة، وهناك من يدعو إلى ترشيدها وجعلها تعمل على تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بوضع وإتباع وسائل لتطبيق هذه السياسة والعمل على تحقيق الأهداف المرجوة والموضوعة في هذه السياسة. تعتبر السياسة الجمركية من أهم السياسات التي تتبعها الدولة من أجل حماية اقتصادها من التغييرات التي تحدث على مستوى التجارة الخارجية، وتسعى مختلف الدول إلى تطوير الوسائل المتبعة لتطبيق السياسة الجمركية حيث تعتبر الإدارة الجمركية من أهم هذه الأدوات وبالتالي فهي تحاول تطوير إدارتها الجمركية من أجل مواكبة هذه التغيرات.

المبحث الأول: السياسة الجمركية في الجزائر منذ عام 2000

إن العمل الجمركي إلى جانب أنه وظيفة سيادية تقوم على تحصيل الضرائب وحماية الاقتصاد الوطني فهو أيضا وظيفة خدمية تهتم بتقديم العون والمساعدة إلى المجتمع التجاري.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجمركية

ترتبط السياسة الجمركية بعدة مفاهيم وتعريفات تختلف من بيئة إلى أخرى، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحديد أهم المفاهيم والتعريفات الممكنة للسياسة الجمركية.

التعريف الأول: يوجد معنيان للسياسة الجمركية معنى واسع يتصل بمجموعة الإجراءات والأدوات والوسائل الفنية التي تصدرها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية ومعنى ضيق ينصرف على تحديد الفوائد الضريبية الجمركية لسلع التجارة الخارجية.[1]

التعريف الثاني: يمكن الإحاطة بالسياسة الجمركية العامة المطبقة في أي دولة وذلك من خلال دراسة هذه الوسائل والأدوات السارية بها باعتبارها تمثل تقنيات للمعاملة الجمركية التي تخضع لها التجارة الخارجية للدولة، والأهداف المرجوة من هذه السياسة. [2]

التعريف الثالث: ينصرف مدلول السياسة الجمركية إلى مجموعة الإجراءات أو الوسائل التي تتخذها السلطات العامة في الدول في مجال تجارتها الخارجية في زمن معين بقصد تحقيق أهداف محددة تتفق مع طبيعة النظام الاقتصادي السائد .[3]

التعريف الرابع: وتعرف كذلك بأنها " صورة حية تتماشى وتتطور تبعا للنهضة الاقتصادية في كل أمة". كما أنها تعكس صورة التفكير المنظم لسيكولوجية الشعوب وانحرافهم نحو تحقيق الرفاهية البشرية القاطبة أو حيدهم عنها إلى إثارة القومية وإثارة العنصرية. [4]

التعريف الخامس: تتناول السياسة الجمركية بصورة رئيسية قطاع التجارة الخارجية الذي يضم حركة البضائع استيرادا وتصديرا، وتسعى الحكومات عادة من خلال السياسة الجمركية إلى التأثير في حركة تبادل السلع، فتشجع الصادرات عبر إعفائها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية، بهدف مساعدتها على إيجاد أسواق خارجية، مما ينعكس إيجابيا على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات وعلى زيادة موارد

---

[1] حمد خليل برعي وعلي حافظ منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة القاهرة الحديثة، 1974، ص 23

[2] محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1967، ص 52

[3] منى عبد الشافي توفيق، السياسة الجمركية ومدى تحقيقها للعدالة الضريبية " دراسة مقارنة " رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، 2002، ص 9

[4] الفريد أبادير "السياسة الجمركية في مصر " رسالة جامعية لدرجة دكتوراه، مركز البحوث الجامعية، القاهرة، 1991، ص ج

الدولة من النقد الأجنبي، كما أنها تعمل من خلال السياسة الجمركية على حماية الإنتاج الوطني والصناعة الناشئة عبر إعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة المحلية والآلات والتجهيزات الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع عبر أسس وقواعد معينة، كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع. [1]

التعريف السادس: تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لفئات الضريبة الجمركية لتتلائم مع الظروف الاقتصادية والتطورات الاجتماعية وبما يتناسب مع الأوضاع المعيشية بالبلاد، بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتنقية المناخ الاستثماري ليصبح أكثر قدرة على جذب الاستثمارات مما يساعد على تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني وزيادة فرص التشغيل وامتصاص جانب كبير من البطالة.[2]

التعريف السابع: إن السياسة الجمركية تتمثل بمجموعة من الإجراءات القانونية التي تفرض على السلع الواردة والصادرة أو المارة بطريق الترانزيت نوعاً معيناً من الرسوم أو الضرائب وقد تكون هذه الإجراءات إعفائية أو إدخال مؤقت أو غيرها. [3]

ويمكننا في الأخير ومن خلال التعاريف السابقة أن نعطي تعريفا شاملا لمفهوم السياسة الجمركية والذي يتضمن فيه كل ما تطرقت إليه التعريفات السابقة الذكر حيث أن السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وهي ذلك الفن الجمركي ذو الأبعاد التنظيمية والتشريعية لإدارة الجمارك الذي يمثل نظام التعريفية القيمية أو النوعية الجمركية لتوفير إيرادات الدولة لتقابل بها نفقاتها، كما أنها تعمل على حماية الإنتاج الوطني والصناعة الناشئة عبر إعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة المحلية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الجمركية

توضع السياسة الجمركية لأي دولة من أجل تحقيق الأهداف الهامة ومن أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي:

أولا: أهداف سياسية يتجلى الهدف السياسي في رغبة الدول في دعم العلاقة السياسية مع بلدان معينة كمنحها تفضيلات جمركية وغيرها من تسهيلات التجارة الخارجية، أو في حالة الخلافات السياسية تستخدم

[1] غزل خوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2014 -2015، ص143

[2] عبد الفتاح الجبالي، مقال منشور في جريدة الأهرام المصرية، 2018/10/07

[3] موقع تربويات، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني، 2018/10/09

العقوبات كسلاح لمنع الاستيراد والتصدير مع دول معينة، كما أنه هدف يتجلى في الحفاظ على السيادة الوطنية وتحقيق أكبر قدر من الاستقلال السياسي لتلبية الاقتصاد الوطني. ولتحقيق الأهداف السياسية عادت ما يتم توحيد الحدود الجمركية وإلغاء المعاهدات والاتفاقيات الجمركية المبرمة في عهد الحماية.[1]

ثانيا: أهداف حمائية

أ- **حامية الإنتاج الوطني:** يتمثل هذا الهدف في حماية المنتجات الوطنية وتشجيع الاستثمارات، فقد أصبح النظام الجمركي يمثل ذلك الجندي القائم على حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية بالنسبة للمنتجات التي تصنع والتي تنافس المنتجات المحلية بالشكل الذي يجعل الواردات الأساسية باهظة الثمن، وتستخدم كذلك في الدول النامية كوسيلة لحماية صناعتها الناشئة وتؤدي هذه السياسة إلى جلب الاستثمار الأجنبي فارتفاع نسبة الرسوم الجمركية على الواردات يدفع إلى التفكير في خلق فروع للإنتاج في الدول الحمية وذلك تفاديا للحواجز الجمركية ويساهم في توفير عملة صعبة وكذا في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. غير أن هذه الامتيازات ترافقها مجموعة من السلبيات منها خسارة إيرادات العملة الصعبة المتأتية من عمليات التصدير التي يقوم بها الأجانب نحو البلدان المحمية أو نقل التحويلات بالعملة الصعبة للأرباح التي يحققها المستثمرون الأجانب، كما أنها تخلق الاختلال في ميزانية العرض والطلب ويترتب عنها تخفيض الإنتاجية لعدم توفر المنافسة بالإضافة إلى التهرب من دفع الرسوم العالية. [2]

ب- **المساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطرة:** ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:[3]

1 - العمل على خلق وتعزيز الوعي البيئي لدى الموظفين والمواطنين حول كيفية التعامل مع المواد الخطرة على الصحة والبيئة.

2- التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية والجمعيات التطوعية غير الحكومية.

3- رفع كفاءة أنظمة المعلومات من خلال التنسيق مع الجمارك في دول المنطقة والجمارك العالمية كون الأخطار البيئية متعددة المصادر والأنواع لا تضبطها حدود سياسية.

4- رفع الكفاءة في مختبرات الجمارك وباقي المختبرات الوطنية في أعمال الفحص من أجل البحث عن المواد المضرة والخطرة، ووضع معايير معتمدة.

ثالثا: تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني ويتحقق ذلك من خلال: [1]

---

[1] فاطمة الحمدان بحير، السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية، الدار المغربية للنشر، طبعة 2005، ص18

[2] المرجع نفسه، ص 19

[3] محمود محمد أبو العلا، آليات تسهيل التجارة الدولية من منظور جمركي، مصلحة الجمارك المصرية، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص21

1- تشجيع الاستثمار من خلال حفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية على إنشاء مشاريع تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني في كافة المجالات، ويتم ذلك بإعطاء المستثمرين تسهيلات وفق قانون الجمارك وتشجيع الاستثمار والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الوزراء.

2- حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الصناعة المحلية ويتحقق ذلك بإعفاء أو تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعات الوطنية والآلات والأجهزة الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع وفق أسس وقواعد معينة، كما ويتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي، لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع نتيجة فارق التكلفة.

3- تشجيع التصدير وذلك بإعفاء كثير من الموارد التي يتم تصديرها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية ويهدف هذا إلى مساعدة الصادرات على إيجاد أسواق خارجية مما سينعكس إيجابيا على الميزان التجاري ويحسن من ميزان المدفوعات.

رابعا: تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول ويتحقق ذلك من خلال: [2]

1- تسهيل التبادل التجاري من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية، وإزالة القيود التي تحد من انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال.

2- إيجاد وسائل لتسهيل الإجراءات والتشريعات والعمليات الإدارية والمتطلبات اللازمة بهدف خفض التكاليف واختصار الزمن لكافة الأنشطة التي تقع على عاتق المتعاملين مع الدائرة.

3- إشراك قطاع المتعاملين مع الدائرة في دراسة كافة الإجراءات المعيقة لحركة التجارة بهدف إعادة هندستها.

4- العمل بشكل متصل وفعال مع منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية من أجل تبسيط الإجراءات الجمركية.

5- تعتبر دائرة الجمارك مصدر البيانات والمعلومات عن إحصائيات التجارة الخارجية وتوفيرها للمهتمين والمستفيدين منها على المستوى المحلي والمستوى الخارجي والمستثمرين.[3]

خامسا: مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود وفقا لصلاحيات الدائرة بمقتضى التشريعات النافذة. تلعب دائرة الجمارك بحكم مواقعها على الحدود سواء البرية والبحرية والجوية دورا بالغ الأهمية في مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود ويتجلى هذا الدور في تطبيق

---

[1] محمود محمد أبو العلا، آليات تسهيل التجارة الدولية من منظور جمركي، المرجع نفسه، ص 18.

[2] شوقي شعبان رمزي، إدارة الجمارك والمرافئ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 2000، ص 20

[3] محمود محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص20

إجراءات المنع والتقييد. حيث تكفل دائرة الجمارك دخول وخروج جميع البضائع ووسائط النقل والمسافرين بما يتفق بنسبة 100% مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات، وتنسق الدائرة في هذا الإطار مع جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر التي ينبغي أخذ رأيها في تطبيق إجراءات المنع والتقييد على البضائع. [1]

سادسا: مكافحة التهريب إن مكافحة التهريب ستكون هي الدور الرئيسي والمستقبلي الجمارك القرن الواحد والعشرين على المستوى الدولي، وسوف تقوم الدائرة بهذا الدور كما يلي: [2]

1- من خلال مديرية مكافحة التهريب التي تسير وتنظم عمل دوريات المكافحة الجمركية التي تقوم بالكشف عن وضبط محاولات التهريب.

2- من خلال نشاط باقي المديريات المعنية بالتهريب الضمني في الوثائق والمستندات كالتلاعب بالقيمة والإعداد والأوزان والمقاييس أو بنود التعريفة.

3- بتنسيق عمليات مكافحة التهريب على المستوى الدولي بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية ومن خلال المكتب الإقليمي لتبادل المعلومات.

4- عن طريق توقيع اتفاقيات جمركية ثنائية مع بعض الدول العربية والصديقة تتضمن تبادل المعلومات الجمركية التي تساهم في رفع كفاءة هذه الدوائر في مكافحة التهريب.

سابعا: أهداف رقابية وخاصة منها المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها، ويتحقق ذلك من خلال: [3]

1- تحسين دور الجمارك في عمليات مكافحة الغش التجاري بالتعاون مع الدوائر الأخرى كالمواصفات والمقاييس والأمن العام وغيرها.

2- تحسين كفاءة العمل في مختبرات الجمارك في مجال الفحص من أجل البحث عن المواد غير المطابقة للمواصفات أو إثبات أن تلك المواد هي من أجزاء حيوانات مهددة بالانقراض وذلك وفقا لجداول عالمية.

3- التنسيق مع الدوائر والمؤسسات الحكومية المعنية لتطبيق القوانين الملكية الفكرية والعلامات التجارية ومنع الاحتكار والمحافظة على الأحياء المهددة بالانقراض وغيرها من القوانين المحلية التي تعني بالحد من النشاطات التجارية غير المشروعة.

---

[1] عبد الباسط وفاء، النظم الجمركية، دار النهضة العربية المصرية ،2000، ص6

[2] عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص 5

[3] المرجع نفسه، ص6

المطلب الثالث: أثر الإصلاحات في التقنيات الجمركية والرقابة على التجارة الخارجية

إن الدور الاقتصادي لإدارة الجمارك يسمح له أن يلعب دور تشجيع الاستثمار وتطوير الاقتصاد، بدلا من دور التحصيل والحفاظ على أموال الخزينة، وبالتالي تساهم الإدارة الجمركية بتقديمها للامتيازات في تسهيل عمليات الاستيراد أي زيادة الواردات.

الفرع الأول: الامتيازات الجبائية كأداة لتشجيع الاستثمار والصناعة وزيادة المبادلات التجارية إن الامتياز تمنح لنشاطات اقتصادية أو لقطاع معين أو لأشخاص طبيعيين أو معنويين عند اقتنائهم لسلع أو خدمات بصفة عامة ويمنح الامتياز مهما كان نوع المتعامل الاقتصادي لكن يمنح بموجب نص قانوني صريح بحيث لا يمكن منحه دون ذلك. إن الامتيازات الجبائية التي تساهم الإدارة الجمركية في تقديمها ساعدت على تنشيط حركة الواردات وزيادة قيمتها، وكذا ساهمت في تحرير التجارة الخارجية من الحواجز والقيود التي تواجهها. ويمكن التفريق بين الامتيازات وذلك من خلال الهدف الذي وجدت من أجله كما يلي :

1- الامتيازات الممنوحة في إطار تشجيع الصناعة : من أهم الامتيازات الممنوحة في هذا المجال تخص الصناعة التركيبية التي عرفت تطور ملحوظ، وكذا مجال الصيدلانية نظرا للنفقات المعتبرة في مجال استيراد الأدوية.

امتيازات أنشطة التجميع والتركيب: الإدارة الجمركية تقدمها من أجل تدعيم أنشطة الإنتاج وأهم امتياز مقدم هو الإعفاء من الحقوق الجمركية.

امتيازات الصناعات الصيدلانية: إعفاء المنتجات الكيماوية والعضوية الموجهة لصناعة الأدوية من الحقوق والرسوم الجمركية.

أما شروط الاستفادة من هذه فامتيازات فتتمثل في: [1]

- يتعين على المؤسسة إعلام الوزارة المكلفة بالصحة شهريا بإنجاز عمليات الإستردادات النقدية المحققة.
- يرفق التصريح الجمركي بشهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

2- الامتيازات الممنوحة فيما يتعلق بقطاع المحروقات لتشجيع التصدير: بحيث تتمثل شروط منحها في الأتي :[2]

[1] محمد رحماني ،الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية، مذكرة تخرج تخصص إدارة الجمارك، المدرسة الوطنية للإدارة مديرية التدريبات الميدانية، 2003 – 2004

[2] فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 2012/11، ص 113

أ- **الأشخاص المستفيدون:** الشركات الوطنية أو هيئات عمومية. الشركات الأجنبية التي تعمل لصالح شركة وطنية.

شركة تعمل بالمناوبة لشركة أجنبية شريكة.

الامتيازات الممنوحة عند الاستيراد تتجسد في الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية وكذا الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

ب- شروط منح الامتياز: أن يكون العتاد والتجهيزات المستوردة من قبل مؤسسة وطنية أو أجنبية تعمل في مجال المحروقات وتكون حائزة على امتياز في مجال المناجم. تقديم شهادة توجيه مصادق عليها من طرف الشركة المخول لها ذلك. استعمال وتوجيه البضائع الموافق عليها قانونا لأنشطة استغلال المحروقات. تقديم شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة صادرة عن مصالح الضرائب المتخصصة إقليميا.[1]

3- الامتيازات الممنوحة قصد تشجيع الاستثمار :

في ظل الاستثمار ودخول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق ورغبتها في المساهمة في التجارة الدولية عملت السلطات الجزائرية إلى إتباع سياسة تحفيز الاستثمارات والمبادلات الخارجية وفي هذا الإطار من بين سياسات تحفيز الاستثمار والمبادلات إعطاء ومنح تخفيضات للحقوق الجمركية، بحيث تتمثل الامتيازات التي تساهم الإدارة الجمركية في تقديمها حسب الفئات كمايلي:[2]

- الامتيازات الجمركية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- الامتيازات الجبائية الممنوحة لمنشئ المؤسسات المعتمدة لدى الوكالة الوطنية لدعم الشباب.
- الامتيازات الجبائية اللممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطاقة.

الفرع الثاني: أهمية الرقابة الجمركية اللاحقة على الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة في التجارة الخارجية إن من بين الإصلاحات المتعلقة بالامتيازات الجبائية القيام بتقليل الرقابة الجمركية القبلية وتكثيف الرقابة الجمركية اللاحقة أو ما يطلق عليها الرقابة الجمركية البعدية، ولهذا سنتطرق إلى الرقابتين:

أولا: الرقابة القبلية على الامتيازات الجبائية: وتتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تسمى رقابة القبول والتصريح المفصل هي أول رقابة تقوم بها الإدارة الجمركية على الامتيازات الجبائية الممنوحة لرقابة القبول بحيث تقوم على الجانب الشكلي للوثائق التي يتم جلبها من قبل

[1] أخبار الجمارك دورية تصدر عن المديرية العامة للجمارك كل شهرين رقم 02 مارس – أفريل 2011

[2] وصاف سعدي، تنتمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث / عدد 01- 2012، ص 55

المتعامل الاقتصادي. ويعتبر التصريح المسجل لدى إدارة الجمارك سند قانوني تعتمد عليه في تدخلاتها وفي الرقابة التي تقوم على مجمل الامتيازات الجبائية الممنوحة في تاريخ تسجيل التصريح هو الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند حساب مبلغ الحقوق والرسوم الجمركية لكل مستفيد من الامتيازات الجبائية .[1]

المرحلة الثانية: الرقابة المباشرة الموالية لتسجيل التصريح المفصل إن الرقابة تكون وثائقية فقط وذلك إذا كانت البيانات المصرح بها في تسجيل التصريح المفصل مطابقة تماما لها، وهذا عند مقارنة الوثائق المرفقة بالتصريح المفصل، أما الرقابة تكون وثائقية ومادية معا إذا كانت البيانات المصرح بها غير مطابقة للتصريح المفصل عند المراقبة الوثائقية .[2]

الرقابة الوثائقية: إن الهدف منها هو ضمان التطابق بين البيانات الموجودة في التصريح المفصل والمعلومات الموجودة على الوثائق التي تم إرفاقها بالتصريح أي تتم الرقابة الوثائقية للامتيازات الجبائية الممنوحة في مراقبة ما يلي:

- مراقبة الفاتورة التجارية
- مراقبة النوع التعريفي
- فحص قيمة البضائع
- فحص منشأ البضائع

ثانيا: الرقابة الجمركية اللاحقة نظرا لأهمية الامتيازات الجبائية وما تمثله من خسارة للخزينة العامة كان واجبا على الإدارة الجمركية القيام بإصلاحات تخص هذه الامتيازات الجبائية وذلك بإيجاد ميكانيزمات ورقابة ومتابعة لها إذن من الإصلاحات التي حصلت قيام الإدارة الجمركية بتقليل الرقابة القبلية والتركيز على الرقابة اللاحقة ومن أجل التوافق بين تسهيل الجمركة والرقابة الجمركية تم استحداث مديرية للرقابة اللاحقة حيث لهذا الصلاح آثار إجابيان وهما :

1- للمتعامل الاقتصادي: بتسيير القيام بالتجارة الخارجية وذلك من خلال تقليل مدة بقاء البضائع بالدوائر الجمركية وبالتالي تخفيض تكاليف التخليص الجمركي للبضائع وهذا ما شجع على زيادة حركة البضائع من ناحية الاستيراد والتصدير وبالتالي تسهيل إجراءات المراقبة يساهم في تطوير الصادرات خارج المحروقات.[3]

[1] محمد سليمان محمد العربي، قانون الجمارك الدار الجامعية للطبع والنشر، الجزائر، 1991، ص27

[2] المرجع نفسه، ص 28

[3] بشاري سلمى، الإصلاحات الجمركية الجزائرية ودوروها في تفعيل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 82

2- للتجارة الخارجية: إن الرقابة اللاحقة الجمركية للامتيازات الجبائية الممنوحة تسمح بحماية الجباية وذلك من خلال التحكم في اكتشاف الغش في القيمة من طرف مصالح الجمارك ومنشأ البضائع أي اكتشاف المخلفات الجمركية المتعلقة بالقيمة ومنشأ البضاعة بمعنى أخر كشف التصريحات المزورة للقيمة والمنشأ .[1]

المطلب الرابع: سياسة الإدارة الجمركية الجزائرية نحو ترقية التجارة الخارجية

في إطار العمل على ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، قامت المديرية العامة للجمارك الجزائرية بجملة من الإجراءات التسهيلية التي تساعد المتعاملين على زيادة صادراتهم، من خلال القضاء على كل الإجراءات البيروقراطية التي يمكن أن تحول دون تواجد المنتوج الجزائري في الأسواق الدولية ويمكن أن نوجزها في النقاط التالية :

الفرع الأول: التدابير الميدانية لترقية التسهيلات التجارية لعمليات التصدير قامت الإدارة العليا للجمارك الجزائرية بتبني جملة من الإجراءات الموجهة خصيصا إلى المتعاملين الإقتصادين الذين يرغبون في عمليات التصدير خاصة وأن المنتوج الزراعي سجل في السنوات الماضية وفرة (تمور، بطاطا ... الخ) والتي عليها طلب في السوق العالمي، ونظرا لخصوصية هذه المنتجات بسرعة التلف كان لازما وضع تدابير تسهيلية فيما يخص تسوية ملفاتها وسرعة استصدار سند التصدير، ومن بين هذه التدابير المتخذة نذكر ما يلي :[2]

1- منح الرواق الأخضر للصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف :

يستفيد هذا النوع من السلع من المرور بالرواق الأخضر سواء كان صاحب السلعة متعامل اقتصادي معتمد أم لا، وفيما يخص طريقة الفحص المطبقة على هذا النوع من السلع تكون ذو أولوية بحيث تصفى التصريحات الخاصة بها ويسلم سند التصدير في نفس اليوم .

2- الترخيص بتصدير المنتجات المصنوعة محليا غير المستفيدة من أي دعم: يتم تصدير هذه المنتجات التي لم تستفيد من دعم من قبل بصفة اعتيادية، وهي غير معنية بالتدابير التي تنظم المنتجات المشتقة من المواد الأولية المدعمة .

3- الترخيص بتصدير المنتجات الغذائية التي تكون مادتها الأولية مدعمة بشرط دفع الفارق:

[1] بورويس عبد العالي، دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1997 ، ص110

[2] قدور بن الطاهر، ترقية الصادرات خارج مجال المحروقات، مراسلة رقم 577، المؤرخة في 14 مارس 2016، المديرية العامة للجمارك الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر، 2016

فيما يتعلق بالترخيص بتصدير المنتجات الغذائية التي تحتوي على مواد أولية مدعمة، فإن وزارة التجارة الجزائرية قد أصدرت بيانًا في 19 يونيو 2021 يوضح الشروط والإجراءات المتعلقة بذلك. وفقًا لهذا البيان، يُسمح بتصدير المنتجات الزراعية الغذائية ذات الطابع المحلي مثل الفريك، الديول، المرمز، الكسكسي، السميد، والفرينة، بشرط أن تكون المواد الأولية المستعملة في إنتاج هذه المنتجات قد تم استيرادها من قبل المصدر أو اقتناؤها من السوق المحلية، وأن لا تؤثر على تموين السوق الوطنية. كما يُشترط أن لا تتلقى المنتجات الموجهة للتصدير أي تعويض من ميزانية الدولة. لضمان ذلك، يتم ضبط آلية حساب الفارق بين السعر الحقيقي والسعر المدعم للقمح من قبل مصالح الديوان الوطني المهني للحبوب، وذلك في إطار لجنة قطاعية تقنية مشتركة.[1]

4- تخفيف عمليات الفحص للبضائع الأخرى: تستفيد الصادرات من البضائع الأخرى عدا الخضر والفواكه وغيرها من البضائع سريعة التلف من منظومة مخففة فيما يتعلق بالفحص وتقوم على العناصر التالية :[2]

أ- تحديد أجل أقصى لفحص البضائع: ينبغي أن لا يتجاوز الفحص المادي للبضائع الأخرى الموجهة للتصدير، إذا اقتضت الظروف ذلك أجل 48 ساعة إبتداءا من تاريخ تسجيل تصريح التصدير، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن هذا التدبير لا يخص المصدرين المستفيدين من نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، لأنهم معفيون أساسا من كل فحص فوري .

ب- الأداء المنسق للرقابة: إن السرعة التي تعالج بها عمليات التصدير، تتطلب وضع نظام منسق للرقابة ينبغي تطبيق هذا التدبير المنصوص عليه في المعيار 3.35 من اتفاقية كيوتو المعدلة .[3]

ج- الفصل المؤجل في الإشكالات: لا ينبغي في أي حال من الأحوال أن يتأجل التصدير الفعلي للبضائع بسبب الإشكالات المحتمل حصولها عند جمركة البضائع المصدرة، إذ يجب أن تصدر هذه

البضائع ثم يتم الفصل في الإشكال المتعلق بها بعد إرسالها إلى الخارج .[4]

5- إعادة تنظيم الفحص بالكشف الضوئي عند الإرسال إلى الخارج :

[1] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية. (2021). الترخيص بتصدير المنتجات الزراعية الغذائية ذات الطابع المحلي.
https://www.aps.dz/ar/economie/108684-2021-06-19-15-26-22

[2] المرجع نفسه.

[3] الموقع الرسمي لمنظمة الجمارك العالمية، https://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/conventions/pf_revised_kyoto_conv/kyoto_new/gach3.aspx

[4] موقع قانون الجمارك الجزائرية ، https://www.codedouanesdz.com/section/15/7 /

تعفى الصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف من الفحص بالكاشف الضوئي عند إرسالها إلى الخارج، وتتكفل الجهات المعنية بتأطير الفحص بالكاشف الضوئي والذي يتم القيام به لضروريات أمنية، لا سيما في المطارات[1].

كذلك لا تخضع عمليات تصدير البضائع الأخرى التي يقوم بها المتعاملون غير المستفيدين من نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد للفحص بالكاشف الضوئي طالما أن الأختام الجمركية الموضوعة سليمة وأنه لا يوجد شك قوي في حصول غش في هذه العملية. وعندما يتعلق الأمر بجمركة عند التصدير على مستوى مكتب داخلي أو لدى المصدر، يعتمد قرار إخضاع البضائع المصدرة للفحص بالكاشف الضوئي عند إرسالها إلى الخارج على تقدير المفتش الرئيسي للفرق على مستوى المكتب الحدودي بعد موافقة رئيس مفتشية الأقسام المختص إقليميا .[2]

6- تخفيف نظام إعادة التموين بالإعفاء للحقوق والرسوم وتطبيق نظام استرداد الرسوم الجمركية:

فيما يتعلق بتخفيف نظام إعادة التموين بالإعفاء وتطبيق نظام استرداد الرسوم الجمركية، تُشير المادة 186 من قانون الجمارك الجزائري إلى أن نظام إعادة التموين بالإعفاء يسمح باستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي تم أخذها من السوق الداخلية واستُعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي، مع الإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد .يُمنح هذا النظام بموجب مقرر من المدير العام للجمارك، ويشترط تبرير التصدير المسبق للبضائع والوفاء بالالتزامات الخاصة المحددة من قبل إدارة الجمارك، مثل مسك سجلات أو محاسبة تمكن من التحقق من صحة طلب الإعفاء من الحقوق والرسوم[3].

أما بالنسبة لنظام استرداد الرسوم الجمركية، تنص المادة 192 مكرر 1 من قانون الجمارك الجزائري على أنه يمكن للمصدرين استرداد الرسوم الجمركية المدفوعة عند الاستيراد، بشرط تبرير الاستيراد المسبق للبضائع الموضوعة للاستهلاك والمستخدمة في صنع المنتجات المصدرة، والوفاء بالالتزامات الخاصة المنصوص عليها في التنظيم الجمركي، مثل مسك دفاتر أو محاسبة تمكن من التحقق من شرعية طلب الاسترداد .تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم[4].

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية ، https://www.aps.dz/ar/economie/151859-2023-11-15-14-48-27

[2] م و، الجمارك الجزائرية: تحديد كيفيات ممارسة الرقابة المؤجلة والرقابة اللاحقة، موقع يومية المساء ، مقال بتاريخ 11 أوت 2018، https://urlr.me/wyB3Dc

[3] موقع قانون الجمارك الجزائرية ، https://www.codedouanesdz.com/section/15/7 /

[4] المرجع نفسه.

تجدر الإشارة إلى أن هذه التدابير تهدف إلى تسهيل وتعزيز عمليات التصدير، خاصة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وتخفيف القيود المفروضة على استيراد المدخلات الموجهة للتصدير.

7- **وضع هيئة ومساحات مخصصة للتصدير:** يجب الطلب من مستغلي الموانئ الجافة أن يخصصوا مساحات العمليات التصدير، ومن ثمة يبقى على أعوان الإدارة الجمركية سوى الالتزام القانوني المنصوص عليه في المادة 66 من قانون الجمارك الجزائري[1] والتي تنص على أن البضائع التي لا تكون موضوع تصريح مفصل، يمكن تفريغها في الموانئ الجافة فور وصولها إلى مكتب الجمارك. تضيف هذه المادة بأنه بإمكان الموانئ الجافة أن تستقبل البضائع المعدة للتصدير، التي تم التصريح بها وفحصها في انتظار إرسالها.

الفرع الثاني: كيفية تجسيد التدابير التسهيلية ميدانيا يجب أن تستجيب عمليات الاتصال الواجب إتخاذها إلى سياسة جوارية تجاه المصدرين، لذا يجب تطبيق التعليمات في أقرب وقت:[2]

1- تحديد قائمة المصدرين وفقا لمجال النشاط بمن فيهم ذو القدرات المعتبرة في هذا المجال، وذلك بغرض إنشاء بطاقية محينة دوريا .
2- إعادة تنشيط مهمة الاستشارة والاستماع لانشغالات المصدرين .
3- عقد اجتماعات دورية كل شهر من طرف رؤساء مفتشيات الأقسام بإشراف المدراء الجهويين وترسل تقارير دورية عن هذه الاجتماعات، يعقد اجتماع وطني للمتابعة كل ستة أشهر .
4- نشر وشرح الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تشجع الصادرات خارج قطاع المحروقات .
5- تنظيم ندوات ولقاءات جهوية وذلك بإشراك الأطراف المتدخلة في عملية التصدير (البنوك، مصالح التجارة ومصالح الفلاحة).

الفرع الثالث: التنسيق المشترك بين وزارت المالية، التجارة والنقل في عمليات المراقبة قامت الوزارات الثلاثة السابقة الذكر بإمضاء اتفاق مشترك يندرج ضمن توجهات الدولة نحو تحسين مناخ الأعمال، وبالخصوص الجوانب المتعلقة بالتجارة عبر الحدود حيث تهدف هذه التعليمة الوزارية المشتركة إلى وضع إجراء يضمن مراقبة مشتركة وانية للمنتوجات المستوردة تضم كلا من مصالح وزارة المالية ممثلة في الإدارة الجمركية ووزارة التجارة ووزارة النقل، في شكل فرقة مختلطة. [3] يهدف هذا الإجراء أساسا إلى تقليص الآجال الطويلة لمكوث البضائع على مستوى جميع مناطق التخليص الجمركي سواء المينائية أو

[1] موقع قانون الجمارك الجزائرية ، https://www.codedouanesdz.com/section/15/7 /
[2] قدور بن الطاهر، مرجع سابق، 2016
[3] وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة النقل، تعليمة وزارية مشتركة تحدد إجراءات ضمان المراقبة المشتركة عبر الحدود للمنتوجات المستوردة، الجزائر، 23 أفريل 2016 .

الخارجة عن الميناء وكذا التكاليف المترتبة عن المناولات المتعددة للحاويات كما يجب أن تتم المراقبة المشتركة بعد إيداع التصريح الجمركي وتسجيله لدى مصالح الجمارك، كما ينبغي أن تتم المراقبة المشتركة فور اتخاذ مصالح الجمارك لقرار الفحص المادي للمنتوجات المستوردة وذلك من أجل عملية آنية ومتناسقة بين مختلف المصالح المعنية. وذلك من أجل ضمان تنسيق الرقابة تم الاتفاق حسب وجهة المنتوج المستورد على الخطوات التالية:

في حالة التوجه نحو المسار الأخضر أو بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين: لا تقوم مصالح الجمارك بالرقابة المسبقة سواء وثائقية أو مادية، غير أنه يمكن المصالح التجارة القيام بالرقابة اللاحقة .

في حالة التوجه نحو المسار البرتقالي أو الأحمر :

1- يجب على المتعامل أو ممثله المخول قانونيا، عند وصول المنتجات المستوردة أو حتى قبل وصولها إيداع ملف الاستيراد لدى مصالح التجارة. يجب أن لا يكون الملف الذي يتم إيداعه مكررا مع الملف الذي يودع لدى مصالح الجمارك وعلى الإدارتين القيام بتبادل المعلومات .

2- عند حصوله على وصل استلام التصريح باستيراد المنتوج أو رخصة دخول المنتوج، في حالة الرقابة الوثائقية، يقوم الوكيل المعتمد لدى الجمارك باكتتاب التصريح الجمركي لدى مصالح الجمارك.

3- يجب على الوكيل المعتمد لدى الجمارك، فور اتخاذ مصالح الجمارك لقرار الفحص، أن يبرمج تاريخ هذا الفحص في أجل أقصاه 48 ساعة بالاتفاق والتنسيق مع مستغل منطقة التخليص الجمركي (المؤسسة المينائية، الميناء الجاف أو منطقة أخرى تحت تصرف الجمارك)، وإعلام جميع المصالح المعنية بذلك، وفي حال غياب عضو من أعضاء الفرقة المختلطة يتوجب على المصلحة المعنية أن تعمد إلى تعويضه دون تغيير في برنامج الفحص. عند تاريخ الفحص المحدد يجب على مستغلي مناطق التخليص الجمركي (المؤسسة المينائية، الميناء الجاف أو منطقة أخرى تحت تصرف الجمارك)، أن يعملوا بحرص تام على وضع الحاويات المعنية بالفحص، وكذا كل وسائل المناولة الضرورية تحت تصرف فرقة المراقبة المختلطة .

4- بعد الانتهاء من الفحص المشترك يجب أن تقدم مصالح التجارة نتائج عمليات التفتيش للمتعامل الاقتصادي أو ممثله المخول قانونيا: [1]

أ- حالا أن لم يتطلب الأمر القيام بتحاليل مخبرية.

ب- في الأجل الضروري للقيام بالتحاليل والفحوص أو التجارب عند اشتراطها.

5- في حال الترخيص بالقبول يتقدم الوكيل المعتمد لدى الجمارك لمصالح الجمارك، مرفقا بوثائق القبول القانونية المسلمة من طرف المتعامل الاقتصادي أو ممثله المؤهل قانونيا لأجل إتمام إجراء التخليص الجمركي والحصول على سند رفع المنتجات المستوردة.

[1] المرجع نفسه.

6 – وفي حال رفض القبول يجب على مصالح التجارة إعلام مصالح الجمارك بذلك على الفور والتي بإمكانها الترخيص بإلغاء التصريح الجمركي طبقا للتشريع المعمول به .

الفرع الرابع: إصدار دليل المصدر الإجراءات الجمركية خطوة بخطوة قامت المديرية العامة للجمارك الجزائرية، بإصدار دليل المصدر الذي يعتبر خطوة جبارة من أجل زيادة الوعي لدى المتعاملين الاقتصاديين، وذلك من خلال تحديد المراحل الهامة في عملية التصدير ما تتطلبه كل مرحلة، بالإضافة إلى توضيح الامتيازات التي يتحصل عليها المصدرون. للإشارة أن هذا الدليل يعتبر أحدث نشاط قامت به المديرية العامة للجمارك الجزائرية حيث تم إصداره في شهر ديسمبر 2016 ويتكون من : [1]

1- شروط ممارسة نشاط التصدير خارج المحروقات (شروط متعلقة بصفة المصدر وشرط متعلقة بطبيعة البضاعة).
2- إجراءات التوطين البنكي لعمليات التصدير خارج المحروقات.
3- الإجراءات الجمركية عند التصدير.
4- التسهيلات الجمركية الممنوحة لعمليات التصدير خارج المحروقات .
5- الأنظمة الجمركية الاقتصادية وترقية الصادرات خارج المحروقات.
6- المعالجة الجمركية للبضائع المعادة .

المبحث الثاني: حركة التجارة الخارجية في الجزائر 2020-2023

[1] المديرية العامة للجمارك، إصدار دليل المصدر الإجراءات الجمركية خطوة بخطوة، الجمارك الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر، 2016

شهدت التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2020 إلى 2023 تقلبات ملحوظة، تأثرت بشكل رئيسي بتغيرات أسعار النفط العالمية وتداعيات جائحة كوفيد-19، إلى جانب جهود الدولة لتنويع الاقتصاد. فيما يلي تحليل لتطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة:

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية (2020-2023)

تُظهر الفترة من 2020 إلى 2023 أن التجارة الخارجية الجزائرية تتأثر بشكل كبير بأسعار الطاقة العالمية. ومع ذلك، فإن جهود تنويع الاقتصاد بدأت تؤتي ثمارها، مما ساعد على تقليل الاعتماد على المحروقات وتحسين الميزان التجاري الجزائري وفي ما يلي سيتم التفصيل في حصيلة ما حدث من تطورات في هذه الفترة.

الجدول رقم 03 : تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال 11 شهر من سنتي 2020 و 2023

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)	معدل التغطية(%)	ملاحظات
2020	21.9	35.5	-13.6	61.7	انخفاض حاد في أسعار النفط وتأثيرات جائحة كوفيد-19.
2021	38.6	37.5	+1.2	103.1	تعافٍ تدريجي بفضل ارتفاع أسعار الطاقة.
2022	65.7	38.9	+27.0	169.1	زيادة كبيرة في الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز.
2023	51.8	41.8	+10.0	128.2	تراجع في أسعار الطاقة، مع استمرار الفائض التجاري.

المصدر : Lloyds Bank Trade Portalhttps://urls.fr/7xO70P

أولا: تحليل الاتجاهات الاقتصادية

- **2020:** شهدت الجزائر عجزًا تجاريًا قدره 13.6 مليار دولار، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتأثيرات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي.
- **2021:** تحسن الميزان التجاري ليسجل فائضًا قدره 1.2 مليار دولار، مدفوعًا بارتفاع أسعار الطاقة وتعافي الطلب العالمي.
- **2022:** سجلت الجزائر أعلى فائض تجاري في العقد الأخير بقيمة 27 مليار دولار، بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز، وزيادة الصادرات خارج المحروقات إلى 7 مليارات دولار.

- **2023:** رغم تراجع أسعار الطاقة، حافظت الجزائر على فائض تجاري قدره 10 مليارات دولار، مع استمرار نمو الصادرات خارج المحروقات، التي بلغت 5.3 مليار دولار في أول 11 شهرًا من العام.

والعوامل التي أثرت بشكل كبير في هذا التغير تتمثل في:

1- **تأثير أسعار النفط:** تُظهر البيانات أن الميزان التجاري الجزائري مرتبط بشكل وثيق بأسعار النفط والغاز. ففي السنوات التي ارتفعت فيها أسعار الطاقة (2021 و2022)، سجلت الجزائر فوائض تجارية كبيرة. أما في 2020، فانخفضت الصادرات بشكل حاد بسبب تراجع الأسعار، مما أدى إلى عجز تجاري كبير.

2- **تنويع الاقتصاد:** عملت الجزائر على تنويع اقتصادها من خلال زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات. ففي 2022، بلغت هذه الصادرات 7 مليارات دولار، وشملت منتجات مثل الأسمدة، والحديد والصلب، والسكر، والتمور. وفي 2023، استمرت هذه الجهود، حيث بلغت الصادرات غير النفطية 5.3 مليار دولار في أول 11 شهرًا من العام.

ثانيا: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية

شهد الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2020 إلى 2023 تحولات ملحوظة، متأثرة بتقلبات أسعار النفط، وجائحة كوفيد-19، وجهود الدولة لتنويع الاقتصاد .فيما يلي تحليل لتطور هيكل الواردات والصادرات خلال هذه الفترة:

1- تطور هيكل الواردات الجزائرية (2020-2023)

الجدول رقم 04 : تطور هيكل الواردات الجزائرية (2020-2023)

السنة	السلع الغذائية(%)	المعدات الصناعية(%)	المواد نصف المصنعة(%)	السلع الاستهلاكية(%)	ملاحظات
2020	23.1	23.0	22.6	15.0	تأثير جائحة كوفيد-19 على الواردات.
2021	22.5	24.0	21.5	16.0	تعافٍ تدريجي في الواردات.
2022	21.0	25.0	20.0	17.0	زيادة في استيراد المعدات الصناعية.
2023	20.0	26.0	19.0	18.0	استمرار التركيز على المعدات الصناعية.

المصدر : Lloyds Bank Trade Portal https://urls.fr/7xO70P

الجدول رقم 05: تطور هيكل الصادرات الجزائرية (2020–2023)

السنة	المحروقات(%)	الصادرات غير النفطية(%)	ملاحظات
2020	95.0	5.0	انخفاض حاد في أسعار النفط.
2021	93.0	7.0	بداية تعافي أسعار النفط.
2022	90.0	10.0	ارتفاع ملحوظ في الصادرات غير النفطية.
2023	88.0	12.0	استمرار نمو الصادرات غير النفطية.

المصدر: https://urls.fr/BXBGPE UNCTADstat

ملاحظات إضافية:

- **الواردات** :شهدت الواردات الجزائرية تغيرًا في هيكلها، مع زيادة التركيز على المعدات الصناعية، مما يعكس جهود الدولة في تطوير القطاع الصناعي.
- **الصادرات** :رغم استمرار هيمنة المحروقات على الصادرات، إلا أن هناك نموًا ملحوظًا في الصادرات غير النفطية، خاصة في مجالات الأسمدة، والحديد والصلب، والمنتجات الزراعية.

شهدت التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2020 إلى 2023 تحولات ملحوظة، متأثرة بتقلبات أسعار النفط، وجائحة كوفيد–19، وجهود الدولة لتنويع الاقتصاد .فيما يلي تحليل لتطور هيكل الواردات والصادرات خلال هذه الفترة:

الفرع الثاني: الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر

شهدت التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2020 إلى 2023 تغيرات ملحوظة في هيكل الشركاء التجاريين، مع استمرار هيمنة بعض الدول الأوروبية والآسيوية على التبادلات التجارية .فيما يلي تحليل محدث لأبرز الزبائن والموردين للجزائر:

الجدول رقم 06: الزبائن الرئيسيون للصادرات الجزائرية (2023)

الترتيب	الدولة	قيمة الصادرات (مليار دولار)	الحصة من إجمالي الصادرات(%)
1	إيطاليا	5.63	16.00
2	فرنسا	4.43	12.59
3	إسبانيا	4.10	11.66
4	الولايات المتحدة	3.47	9.85
5	البرازيل	2.13	6.05

المصدر: World Bank WITS

الجدول رقم 07: الموردون الرئيسيون للواردات الجزائرية (2023)

القيم مليون دولار أمريكي

الترتيب	الدولة	قيمة الواردات (مليار دولار)	الحصة من إجمالي الواردات(%)
1	الصين	8.32	18.06
2	فرنسا	4.30	9.33
3	إيطاليا	3.76	8.15
4	ألمانيا	3.22	7.00
5	إسبانيا	3.13	6.80

المصدر : World Bank WITS

ملاحظات تحليلية

- **الاعتماد على المحروقات** :تستمر المحروقات في تشكيل الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية، مما يجعل الاقتصاد الوطني حساسًا لتقلبات أسعار النفط والغاز.
- **تنوع الشركاء التجاريين** :رغم الهيمنة الأوروبية، بدأت الجزائر في توسيع قاعدة شركائها التجاريين لتشمل دولًا من آسيا وأمريكا اللاتينية، مثل الصين والبرازيل، بهدف تقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية.
- **الاستيراد من الصين** :تُعد الصين المورد الرئيسي للجزائر، حيث توفر مجموعة واسعة من المنتجات، مما يعكس العلاقات الاقتصادية المتنامية بين البلدين.

ثالثا: قراءة وتحليل للشركاء التجاريين للجزائر سجلنا جملة من الملاحظات حول الشركاء يمكن أن نوجزها وفق التحليل التالي :[1]

1- نلاحظ أن الصين تعتبر أول مورد لنا من حيث السلع الواردة إلى السوق الجزائرية، لكن بالنسبة لنا ليست زبون رئيسي، وهذا ما يؤدي إلى وجود فائض تجاري لصالحها، أي هناك علاقات تجارية غير متكافئة .

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية. https://www.commerce.gov.dz

2- تعتبر ألمانيا مورد تجاري من الدرجة الخامسة، لكن الجزائر لم تشكل لها زبون رئيسي، وهو كذلك يعني التبادل التجاري لصالحها، رغم أن ألمانيا عضو فاعل في الإتحاد الأوروبي وكان بإمكاننا أن نستفيد من الميزة التفضيلية عبر الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لزيادة التبادلات التجارية معها .

3- المشكل الآخر يبقى مطروح مع دول الجوار (تونس، المغرب، موريتانيا ... الخ) فهناك نسب ضئيلة جدا.

4- الملاحظة الأخرى هي مع بقية الدول العربية التي تجمعنا معهم منطقة التجارة الحرة فنجد على سبيل المثال لا الحصر السعودية تأتي في ذيل الترتيب، فهذه تعتبر خسارة كبيرة للدول العربية التي لم تستفيد من الفرص الاستثمارية الموجودة في الاقتصاد الجزائري .

نستنتج من خلال هذه القراءة والتحليل أن هناك جملة من الأمور ينبغي توفرها لكي نحدث الإقلاع الاقتصادي ونتجنب الصدمة المالية الناتجة عن انهيار أسعار البترول وهي :

أ- إعداد خطة اقتصادية تراعي مكونات وقدرات الاقتصاد الجزائري .

ب- توفير مناخ استثمار مناسب .

ت- التوجه نحو تبني مشروع التنويع الاقتصادي .

ويمكن أن تلخص هذه النظرة الاقتصادية وفق النقاط التالية والتي تجسد النموذج الاقتصادي الجديد :

1- تحديد الأهداف والتطلعات من خلال صياغة واضحة للأهداف الاقتصادية الإستراتيجية .

2- تركيز الجهود وفق الإمكانيات المتاحة من خلال اختيار الأسواق والقطاعات الإستراتيجية ذات المردودية العالية .

3- تحديد معايير النمو المستدام وإيجاد فرص العمل المواتية .

4- تحديد الموارد والقدرات الوطنية الرئيسية التي يجب جمعها، والفجوات المراد تغطيتها .

5- توفير البيئة التمكينية للعمل والاتفاق على الإصلاحات الواجب القيام بها وإطارها الزماني .

رابعا: التعافي الاقتصادي للجزائر لسنة 2017 من المتوقع خلال سنة 2017 معاودة القطاع النفطي النمو بنسبة 2 بالمائة ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 4 بالمائة، وهو ما يستند إلى التوقعات ببقاء الإنفاق الاستثماري عند مستويات مرتفعة نسبيا ومحافظة قطاعي الزراعة والصناعة على وتيرة نموهما المحققة السنة الماضية. كذلك من المتوقع أن يستمر تأثر النشاط الاقتصادي بالأوضاع الائتمانية المحلية التي ستتأثر بتراجع العائدات النفطية بما سيؤدي إلى تواصل الضغوطات في سوق الصرف الأجنبي التي نتج عنها العام السابق تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 25 بالمائة. وعليه يتوقع ارتفاع طفيف للنمو إلى 3.7 بالمائة في السنة المقبلة لا سيما في ظل التعافي النسبي المتوقع لأسعار النفط ودخول عدد من مشاريع الغاز في الجزائر مرحلة الإنتاج واستمرار النشاط القوي في بعض القطاعات غير

النفطية مثل صناعة السيارات والأدوية والحديد والصلب التي سيدعمها تحسن آفاق النمو في منطقة اليورو .[1]

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

في عام 2023، أكدت الجزائر على ضرورة مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي دخل حيز التنفيذ في 2005، وذلك بهدف إعادة التوازن للعلاقات التجارية بين الطرفين. وأعلن الرئيس عبد المجيد تبون في أكتوبر 2024 عن الشروع في مراجعة الاتفاق ابتداءً من عام 2025، مشددًا على أن هذه المراجعة ستتم بروح ودية ومرنة، دون الدخول في نزاعات، مع الحفاظ على علاقات طبيعية مع دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك فرنسا .

تعمل لجنة خاصة، تضم وزارات التجارة والصناعة والزراعة والطاقة والمالية، تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية، منذ عام 2022 على تقييم شامل لبنود الاتفاق، خاصة في الشق التجاري، بهدف إعداد تقرير يتضمن توصيات ترتكز على مبدأ "رابح – رابح".

منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، سجلت المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ارتفاعًا بنسبة تفوق 20% في عام 2023 مقارنة بسنة 2022، وبنسبة 15% في الثلاثي الأول من سنة 2024 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023. ومع ذلك، أظهرت التقييمات وجود اختلالات في تنفيذ الاتفاق، حيث لم تساهم بنوده في تحقيق التوازن بين مصالح الطرفين، مما دفع الجزائر إلى اتخاذ خطوات لمراجعة الاتفاق .

في فبراير 2025، أعلن الاتحاد الأوروبي عن قبوله لمراجعة اتفاق الشراكة مع الجزائر، مؤكدًا أن العلاقات بين الجانبين "أساسية ولا يمكن فصلها"، وأن مراجعة الاتفاق ستكون مناسبة لتعميقها وتوطيدها على أساس مبدأ "رابح–رابح" .

تسعى الجزائر من خلال هذه المراجعة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني، وتنويع الصادرات غير النفطية، مثل المنتجات الفلاحية والمعادن، وتحقيق توازن أفضل في العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي.[2]

الفرع الأول: الجانب الجبائي لاتفاقية الشراكة وأثرها على الاقتصاد الوطني

1- التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية: إن وجود منطقة التبادل الحر والتحرير التدريجي للمبادلاتة، أدى إلى إزالة كل القيود والحواجز الجمركية أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال .

[1] صندوق النقد العربي، تقرير أفاق الاقتصاد العربي، 2016 ،ص 16

[2] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية ، https://www.aps.dz/ar/economie/169174-2024-10-05-22-37-29?utm

2- تحضير المنطقة الحرة: إن حرية انتقال السلع تعتمد على الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات الصناعية وتحرير المبادلات للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية .

3- المنتجات الصناعية: في ظل إقامة التبادل الحر ستقوم الجزائر بالتفكيك التعريفي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية المستوردة من الإتحاد الأوروبي .

4- المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري: تقديم تنازلات من قبل الطرفين بحيث تلقي دول الإتحاد الأوروبي كل الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات الجزائرية وبالمقابل الجزائر تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها من هذه المنتجات والقادمة من دول الإتحاد الأوروبي.

أما منتجات الصيد البحري فسيتم فتح السوق الأوروبية كليا أمام الصادرات الجزائرية، بينما الجزائر تقدم تنازلات وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الواردة من الإتحاد الأوروبي .

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف الشراكة الأورو- جزائرية

1- مبادئ الشراكة: ارتكزت هذه المبادئ على: [1]

- وضع المشاريع في تدرج ضمن الشراكة الأورومتوسطية.
- إدراج التهيئة العمرانية والتنمية المستدامة للمشاريع .

2- أهداف الشراكة:

- إنشاء سوق إستراتيجية مهمة.
- تحقيق التكامل الاقتصادي وذلك بتوفر قواعد وهي :

تخفيض الحواجز الجمركية وذلك بفتح المجال أمام حرية انتقال السلع والخدمات دون إلغائها كليا .

إلغاء كل القيود الجمركية والغير جمركية في منطقة التجارة الحرة. الإتحاد الجمركي منطقة حرة بالإضافة إلى تعريفة جمركية موحدة للسوق المشتركة تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء. الاستفادة من الثروات الطبيعية القاعدة الصناعية والموارد البشرية الهامة [2].

الفرع الثالث: أثار وامتيازات اتفاق الشراكة على قانون الجمارك بعد انتهاج الجزائر للنظام الجبائي الجمركي وجدت نفسها مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوروبية وذلك من خلال التفكيك التعريفي

[1] بوفلاح الشريفة، بن يزيد سميرة، مرجع سابق، ص 49

[2] حراق مصباح، رحمون عبد الرحمان، الشراكة الإقتصادية في الجزائر، رهانات وتحديات مذكرة نهاية الدراسة للمعهد الوطني للمالية 1994-1998، ص 135

التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية وأيضا التحرير التدريجي للمبادلات وفي هذا الصدد شرعت الجزائر في إصلاح التعريفة الجمركية وذلك عن طريق إحداث تعريفة جديدة بحيث تم تخفيض النسب المئوية من 45% إلى 30% وكذا تحديد نسب التعريفة الجديدة0% 5% 15% 30% إن الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية يؤثر على السياسة الجمركية بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة .[1]

انخفاض إيرادات الدولة: إلغاء الرسوم الجمركية والتفكيك التدريجي للحواجز الجمركية في إطار إقامة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، والتي شكلت مواد هامة لتمويل ميزانية الدولة مما يؤدي إلى انخفاض مهم في المدخول الجبائي مع العلم أن الرسوم الجمركية تشكل نسبة 25% وهذا ما يؤثر سلبا على إيرادات الدولة .

1- الأثر السلبي على حماية المنتوج الوطني: إن الإلغاء أو التفكيك التعريفي للحواجز الجمركية له تأثير سلبي على المنتوج الوطني لعدم قدرة المنتوج الوطني على مواجهة المنافسة أمام الإنتاج الخارجي. وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001 في مادته 24 ينص على مايلي: يؤسس حق إضافي مؤقت عند الاستيراد تحدد نسبته ب 60% طبقا للمادة 16 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 المعدل والمتمم والمتضمن قانون الجمارك .[2]

تخفض هذه النسبة إلى 12% سنويا إبتداءا من 1 جانفي 2002 ويخضع الحق الإضافي المؤقت إلى نفس القواعد والتصفية والتحصيل المطبقة على الحق الجمركي. إن الهدف من هذا الرسم هو تحقيق الهامش وحماية المنتوج الوطني وإعطائه قدرا لدعم المنافسة لمدة 5سنوات ولتصل هذه النسبة 0% في سنة 2006. إن الأمر المؤرخ في 20-02-2002 المعدل والمتمم للتعريفة الجمركية المؤسس بالأمر رقم 01/02 وهذا في إطار قانون المالية 2002 ينص على: تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية الموجهة للإنتاج. رفع الرسوم المطبقة على المواد النهائية بغية تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته .

2- امتيازات اتفاق الشراكة: جلب الاستثمارات وعلى راسها الامتيازات الجمركية والتي تعتبر الأولى مع الخارج. إلغاء الحواجز الجمركية لتسهيل انتقال السلع والخدمات بين الدول. تعامل الجزائر بعملة واحدة بدل 15 عملة. تشجيع القروض في إطار عقود الشراكة. إنشاء منطقة التبادل الحر مكتملة لبعض المواد، فيما يخص خدمات أي بعض القطاعات كالجمارك والجباية. تخفيض الرسوم الجمركية وإلغائها تدريجيا يمكن من الحصول على وسائل إنتاج المعدات المعفاة تماما من التعريفة الجمركية.

[1] المادة 3 الأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة.

[2] بوفلاح الشريفة، مرجع سابق، ص 106

الفرع الرابع: الأفاق والتصورات المستقبلية للنظام الجمركي بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

[1] إن النظام الجمركي سوف يستفيد من عدة امتيازات وتسهيلات تجارية، وفيما يلي أهمها :

تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. الاستفادة من تطبيق النظام الذي يعم التنظيمات. الاستفادة من استيراد التجهيزات ورؤوس الأموال وتحرير المنافسة والحد من الاتجاهات الاحتكارية. تحرير التجارة الخارجية كليا بإلغاء القيود الجمركية والكمية ورغم أن هذا يسبب عجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وذلك بانخفاض إيرادات الدولة إلا أن التخفيض هذا لا يكون دفعة واحدة بل على مراحل تتراوح مابين 15 و20 سنة. إلى جانب أن الجزائر تحصلت كسائر الدول النامية على التزام من الدول المتقدمة بالسعي نحو التحرير التدريجي بإلغاء حصص التصدير خلال فترة تتراوح مابين 5 و10 سنوات الأمر الذي يتيح لها إمكانية أكبر في النفاذ الأسواق الدول الصناعية ومن تم زيادة صادراتها. وبالنظر إلى الاتفاقيات فإن اتفاقية مراكش كانت سوف تعزز العلاقات الأورومتوسطية والتي تنتظر منها الجزائر الكثير رغم صعوبة تنفيذ التعاون مع باقي دول الإتحاد المغربي، وتكون هذه الاستفادة على مستويين :

المستوى الاقتصادي: وذلك بتخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء الحواجز الغير تعريفية.

المستوى المؤسساتي: الإنتاج سوف يكون له عائد كبير وصادراتها سوف تخضع حقيقة للمنافسة الدولية. متابعة الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات العمومية وخوصصة تغيرها. تجديد القطاع البنكي والمالي بهدف تحسين النتائج المحصل عليها على أثر اختراق الأسواق الخارجية. كل هذه الخصائص تسعى والأفاق تسعى الجزائر إلى تحقيقها من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، بحيث يكون هذا الانضمام إلى عدة تكتلات اقتصادية وذلك بتحسين الوضع الواقع والأخذ بعين الاعتبار تطبيق الإجراءات التالية :[2] تحسين قدراتها الاقتصادية فيما يتعلق بالاستثمار. السعي بكل الطرق إلى جلب رؤوس الأموال الخاصة الأوروبية .

إجراء الشراكة مع المعنيين الأجانب .

إن على الجزائر واجب فتح المجال للإنتاج الوطني للخروج من تبعية البترول ودخول الأسواق الدولية مما يؤدي بها للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الثالث: تنافسية الصادرات السلعية الجزائرية

ساهم وجود نظام تجارة دولي حديث يقوم على تحرير التجارة من القيود التجارية العالمية، وتلاشي الحواجز أمام التجارة على زيادة حدة التنافس العالمي، الأمر الذي أوجد منافسة عالية من المهارة والقوة

[1] خلاف عبد الجابر، القيود الجمركية وتطوير التجارة الخارجية للدول الأخذة في النمو، دار الفكر العربي القاهرة، 1975، ص 54

[2] خلاف عبد الجابر، القيود الجمركية وتطوير التجارة الخارجية للدول الأخذة في النمو، مرجع سابق، ص 66-67

وأصبحت التنافسية مؤشرا للقوة الاقتصادية ومدخل لقدرة الدول على البقاء داخليا وخارجيا حيث تعطي التنافسية الشركات فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي ولإسقاط هذه المقاربة على مستوى صادرات الجزائر يمكن أن نستعين بجملة من المؤشرات .

الفرع الأول: ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي تعتبر دراسة هذا التقرير مهمة كونه يحتوي على مؤشرات فرعية لها علاقة مباشرة بالمؤشرات الجمركية مما يعطي صورة جلية عن ترتيب البلد .

أولا: مفهوم تقرير التنافسية العالمي تأتي الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي 2015-2016 الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي في المرتبة87. [1] ويمكن أن نبين كذلك ترتيب الجزائر ضمن بعض المؤشرات الفرعية التي لها علاقة بالتجارة الخارجية والوصول إلى الأسواق ضمن تقرير التنافسية العالمية. حيث تدرس الركيزة السادسة من تقرير التنافسية كفاءة أسواق السلع، وضمن هذه الركيزة تصنف الجزائر ضمن المرتبة 134 من أصل 140 اقتصاد، كما نجد كذلك داخل هذه الركيزة مؤشرات فرعية لها علاقة بالقيود الجمركية نذكر منها: التعريفة الجمركية المطبقة نجد ترتيب الجزائر 130 أما فيما يخص وجود الحواجز غير الجمركية نجد الترتيب 129 وأخير فيما يخص ثقل الإجراءات الجمركية نجد ترتيب الجزائر 118 .[2] في حين جاء ترتيب الجزائر في آخر تقرير للتنافسية العالمي 2016-2017 الصادر في الأيام الأخيرة من سنة 2016 كالتالي: الترتيب العام للجزائر بقي نفسه المرتبة 87 ضمن 138 دولة، أما مؤشرات الركيزة السادسة (كفاءة أسواق السلع) من تقرير التنافسية العالمي، وضمن هذه الركيزة تصنف الجزائر ضمن المرتبة 133 من أصل 138 اقتصاد، كما نجد كذلك داخل هذه الركيزة مؤشرات فرعية لها علاقة بالقيود الجمركية نذكر

منها: نسب التعريفة الجمركية الواجبة المطبقة نجد ترتيب الجزائر 127، أما فيما يخص وجود (انتشار) الحواجز غير الجمركية نجد الترتيب 125، وأخير فيما يخص ثقل (عبئ) الإجراءات الجمركية نجد ترتيب الجزائر 114 .[3]

ثانيا: موقع تنافسية الصادرات السلعية ضمن بعض مؤشرات التنافسية

1- مؤشر التنوع Diversification Index

يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح قيمة المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى .

[1] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية 2015-2016، جنيف، ص 18

[2] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية 2015-2016، مرجع سابق، ص 95

[3] المرجع نفسه، ص 97

2- مؤشر التركز Concentration Index: يعرف بمؤشر هيرفندال – هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين 0 و1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر، وكما قدمنا في التحليلات السابقة، حيث أن صادرات الجزائر أغلبها متمركزة في المجال النفطي ويمكن من خلال الجدول الموالي أن نبين قيم المؤشرين.

الجدول رقم 08: قيمة كل من مؤشر تركز وتنوع الصادرات الجزائرية

البلد	2020			2023		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركيز	مؤشر التنويع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركيز ز	مؤشر التنوع
الجزائر	138	0,688	0,79	140	0,621	0,735

3- مؤشر كفاءة التجارة https://tradecompetitivenessmap.intracen.org/tpic.aspx

هو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد للصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية، ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام موقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة وترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة وذلك لأربعة عشر مجموعة سلعية رئيسية .

الفرع الثاني: تحديات القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية تعاني قطاعات التصدير في الجزائر من إختلالات هيكلية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات العربية وبروز ظاهرة تركز الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي وعدم تنوعها، مما أنعكس على الاقتصاد وظهور خلل في الهيكل السلعي والخدماتي، كما تواجه الصادرات الجزائرية العديد من الصعوبات والتحديات المتمثلة في المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية سواء كانت سعرية أو نوعية حيث تعتمد الكثير من الصناعات التصديرية الجزائرية على المواد الخام المستوردة، مما يعني الاعتماد على الميزة النسبية للدولة دون تطويرها لتصبح ميزة تنافسية، كما أن الإنتاج الصناعي الجزائري ذو محتوى تكنولوجي ومهاري منخفض، ويعتمد على التكنولوجيا المستوردة دون الاهتمام بالبحث والتطوير لخلق تكنولوجيا داخليا .[1]

فضلا عن تباين دور الدولة في تعزيز الصادرات عند رسم السياسات العامة وتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية، من خلال جهاز إداري على درجة عالية من الكفاءة والنزاهة، بالإضافة إلى سلبيات

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية. (2023). تقرير حول واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. https://www.commerce.gov.dz

التخطيط الصناعي المتعلقة بالتوزيع القطاعي والجغرافي للأنشطة، وعدم ضبط العلاقات النسبية بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية وتنظيم كافة الجوانب في نظام الإدارة الاقتصادية من خلال تعزيز فاعلية المؤسسات الاقتصادية وتحسين مستويات الإنتاج والتكنولوجيا. [1]

المطلب الرابع: دور السياسة الجمركية المطبقة في ترشيد الواردات

إن علاج مشكلة الترشيد في ميزان التجارة المنظورة الجزائري يتعين النظر فيه إلى كلا من جانبي الميزان، أي إلى الصادرات والواردات ومن ثم يكون حل المشكلة متوقفا على كفاءة تخطيط وتنفيذ سياسة اقتصادية وتجارية تسير في خطين متوازيين، أولهما يهدف إلى تشجيع وتنمية الصادرات، وثانيهما يهدف إلى ترشيد الواردات الجزائري والتحكم فيها كماً ونوعاً، وبدون ذلك يصعب الوصول إلى كفاءة وفاعلية الضريبة الجمركية في تحقيق أغراضها الاقتصادية والاجتماعية وذلك باعتبارها ضريبة سلعية ترتبط بالواردات والصادرات. [2]

أولا: الإجراءات الجمركية الهادفة لتقليص الواردات من بعض السلع (السيارات نموذجا)

حاولت الجزائر ترشيد واردات السيارات بتقديم مشروع قانون معدل ومتمم للمرسوم التنفيذي رقم 07 – 390 المؤرخ في 12 ديسمبر 2007 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط تسويق السيارات الجديدة في طور الإعداد.

ويتكفل فوج عمل يتكون من ممثل عن كل من وزارات التجارة والمالية والصناعة والطاقة تم تنصيبه عقب تعليمة للوزير الأول بمراجعة المرسوم. [3]

وبهدف ترشيد واردات السيارات الجديدة أدخل قانون المالية عدة إجراءات تخص تحديد استيراد السيارات من قبل وكلاء السيارات فقط، ومنعهم من استيراد سيارات الحساب وكلاء آخرين خارج شبكاتهم الخاصة بالتوزيع مع إلزامهم مباشرة نشاط صناعي أو خدماتي في أجل مدته ثلاث سنوات .

أوضح المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك أن قيمة واردات الوكلاء الرئيسيين الذين ينشطون على مستوى السوق الجزائرية خلال الفصل الأول من سنة 2014 بلغت 125,72 مليار

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص 204

[2] زرداني صفية، تمويل عمليات التجارة الخارجية في الجزائر، حالة البنك الوطني الجزائري، أطروحة نهائية لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد خيار: النقود – التمويل – المصارف، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 30 مايو 2012، ص 126

[3] نادية العقول، تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر الفترة 1995/ 2000 رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق وعلوم الاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، فرع النقود والتمويل (2003– 2004)، ص 154

دج (حوالي 1,61 مليار دولار) مقابل 149,93مليار دج (1,91 مليار دولار) في نفس الفترة لسنة 2013 أي انخفاض بنسبة 15,7 بالمائة. [1]

ارتفعت واردات مجموعة أجزاء السيارات الموجهة للتركيب ب 1.11 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2018 مقارنة بنفس الفترة من 2017، ما يمثل ارتفاعا بـ 87.4 بالمائة، وبخصوص فاتورة واردات مركبات نقل الأشخاص والسلع ومجموعة أجزاء السيارات الموجهة للتركيب، هذه فئة من المركبات ارتفعت بدورها إلى 518.62 مليون دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة الجارية مقابل 377.1 مليون دولار خلال نفس فترة من سنة 2017، أي بارتفاع بلغ 141.53مليون دولار أي (+37.53 بالمائلة).[2]

وعليه فإن الفاتورة الإجمالية لاستيراد مجموعة أجزاء السيارات الموجهة لتركيب هاذين الصنفين من السيارات وكذا استيراد سيارات نقل الأشخاص والسلع (منتوجات كاملة الصنع) بلغت 2.9 مليار دولار ما بين جانفي وأكتوبر 2018 مقابل 1.65 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية، أي بارتفاع بلغ 1.25 مليار دولار 76 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من 2017 .

ومن جهة أخرى، تراجعت قيمة واردات الأجزاء ولواحق السيارات (قطع غيار خاصة بالسيارات المستعملة ...) إلى 306.33 مليون دولار مقابل 340.16 مليون دولار، أي بتراجع بلغ حوالي 34 مليون دولار (−10 بالمائة) .

وفيما يخص واردات إطارات العجلات المطاطية الجديدة بلغت 114.56 مليون دولار ما بين جانفي وأكتوبر 2018، مقابل 106.02 مليون دولار خلال نفس الفترة من السنة المنصرمة، مرتفعة بحوالي 8.5 مليون دولار أي ما نسبته (+8.06 بالمائة) .

ومنذ إطلاق هذا النشاط الصناعي في الجزائر لم تعلن الكثير من العلامات رفع نسب إدماج قطع الغيار محلية الصنع في السيارات التي تركبها ذلك أن نشاط المناولة يبقى محتشما وتركيز المصانع أنصب على رفع عدد الوحدات المنتجة لرفع المكاسب وتلبية احتياجات السوق الوطنية التي تعيش حالة انسداد بعد سنتين من تجميد استيراد السيارات من الخارج. [3]

يذكر أن الفاتورة الإجمالية لاستيراد المركبات السياحية الجاهزة ومجموعة أجزاء السيارات الموجهة لتركيب هذا النوع من المركبات قدرت سنة 2017 بحولي 1.62 مليار دولار مقابل 1.35 مليار دولار

[1] وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات

[2] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية، الرابط http://www.aps.dz/ar/economie/54369-2018-03-14-18-59-57، أطلع عليه بتاريخ 26فيفري 2025

[3] نفس المرجع السابق.

خلال سنة 2016، وفيما يتعلق بواردات مركبات نقل الأشخاص والسلع ومجموعة أجزاء السيارات الموجهة للتركيب لهذا النوع من المركبات فقد بلغت 512.6 مليون دولار سنة 2017 مقابل 767.7 مليون دولار سنة 2016. [1]

ثانيا – الإجراءات الجمركية الهادفة لإحلال المنتوجات المحلية بدل المستوردة تسعى الحكومة بهياكلها على مستوى كل من وزارتي التجارة والمالية إلى خفض فاتورة الاستيراد عبر منع بعض المواد من الاستيراد خاصة المواد الغذائية ومواد البناء، لأن الجزائر مجبرة على اعتماد سياسة كفيلة بإنقاذ اقتصادها وكذا المستثمر المحلي من مخالب السلعة المستوردة والتي تبقى توفر ثلاثية، الجودة والوفرة والسعر .

ففي مجال إنتاج الإسمنت يوجد أكثر من 16 مستثمرا فيه منهم العمومي والخاص، وأهمهم مؤسسة لافارج، كما أن مجال إنتاج الرمال والآجر عرف ارتفاعا في الإنتاج المحلي وكذا الحديد والصلب. [2]

كما عرفت الجزائر إنتاجا وفيرا يمكن أن يغطي الحاجة الوطنية بالرغم من كثرة المشاريع المبرمجة، كل هذه التدابير ستعمل على زيادة استهلاك المنتج المحلي وخفض استهلاك المنتج المستورد، كما تم إعطاء تعليمات بضرورة خفض فاتورة استيراد العجائن الغذائية والمشروبات بعد أن شهدت هاتين الأخيرتين صعودا جنونيا في فاتورة استيرادها، وفي هذا الخصوص تم حث المنتجين المحليين على ضرورة زيادة الإنتاج، مع منحهم العقار الصناعي وتسهيل تمويل البنوك للمشاريع المنتجة عبر إرسالية رسمية من وزارة المالية للبنوك مع تفعيل مجالات تدخل صندوق ضمان القروض وكذا تفعيل عمل الصندوق الوطني لدعم الاستثمار، مع إطلاق حملة " **إستهلك منتوج بلادي** "، لكن يبقى التحدي الذي يواجه المستثمر المحلي هو النوعية في الإنتاج والسعر وبدرجة أقل الوفرة، من جهة أخرى تمكن هذه الإجراءات من خفض فاتورة الاستيراد إلى أقصى ما يمكن بعدما وصلت مستويات قياسية تجاوزت 60 مليار دولار، وهو رقم ضخم كان كفيلا بالقضاء على تنافسية المنتج المحلي .[3]

ثالثا– الإجراءات الجمركية الهادفة المراقبة الصرف تعتبر سياسة التحكم في الصرف من أهم الخطوات الواجب على الدولة إحكام الرقابة عليها حتى يكون هناك استخدام أحسن للنقد أجنبي وتوزيعه وفي الأولويات المحددة مسبقا حيث تقوم الإدارة الاقتصادية بوضع مختلف التشريعات التي تكفل هذه الرقابة تحت حماية البنك المركزي الذي يقوم بشراء جميع العملات المحصلة من التجارة الخارجية وتمكن هذه الرقابة الدولة من ممارسة تأثيرها على العرض والطلب وتحديد سعر الصرف قصد المحافظة على توازن

[1] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية، الرابط http://www.aps.dz/ar/economie/54369-2018-03-14-18-59-57، أطلع عليه بتاريخ 26 فيفري 2025

[2] الرابط – http://www.leconews.com/fr/entretiens/decideurs/les-droits-de-douane-algeriens-trop-eleves أطلع عليه بتاريخ 26 فيفري 2025

[3] الرابط – http://www.leconews.com/fr/entretiens/decideurs/les-droits-de-douane-algeriens-trop-eleves أطلع عليه بتاريخ 26 فيفري 2025

ميزان المدفوعات. على أثر القانون رقم 63/144 المؤرخ في 1963/10/13 أصبح للجزائر بنك مركزي والمقصود منه تأمين استخدام الوارد من الوارد من العملات الأجنبية طبقا للمصالح الوطنية. وبهذا يمكن للدولة عن طريق الرقابة على الصرف الخارجي أن تتدخل لتوجيه التجارة الخارجية من حيث أنواع السلع، موضوع التبادل والكميات المستوردة والبلاد التي تستوردها منها .[1]

إن النظام 90-03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 قد حدد بدقة شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية ثم إعادة تحويلها إلى الخارج مع المداخيل الناجمة عنها بطبيعة الحال، وفيما يخص مراقبة الصرف فقد تم تحديد شروط وقواعد تنفيذ هذه المراقبة وإنجازها ويمكن تفويض حق تسيير الصرف إلى الوسائط المالية المعتمدة قانونيا خاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملات الأجنبية والتي لا تنتج بشكل مباشر من إيرادات المحروقات وأهم العناصر التي تدخل في هذا التفويض.[2]

- ودائع الزبائن في حسابات العملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعينة .
- عوائد الصادرات من غير المحروقات والعوائد المنجمية باستثناء الجزء الذي يعود إلى المصدر.
- كل الأموال المتأتية من قروض مالية أو الإقتراضات بالعملة الصعبة المتعاقد عليها من طرف الوسائط المالية المعتمدة لاحتياجاتها الخاصة أو لاحتياجات زبائنها.
- المبالغ المتأتية من عمليات الشراء في سوق الصرف.
- موارد أخرى يمكن تحديدها عند الحاجة من طرف البنك المركزي.

ويتم مراقبة الصرف بوضع مجموعة من الضوابط والآليات التي تهدف إلى التحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج ويمكن ذكر أهم هذه الضوابط فيما يلي: [3]

- يجب أن يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها العمل في الجزائر.

- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حساباتهم بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة.

- تمر عملية تمويل وإيرادات أو صادرات السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توطين لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة ولا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوطين حتى تضمن عقود الواردات والصادرات الشروط التقنية والتنظيمية المطلوبة .[4]

---

[1] الرابط http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique اطلع عليه بتاريخ 03 مارس 2025

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 الطبعة الخامسة، ص 156

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،مرجع سابق، 157

[4] المرجع نفسه، 158

خلاصة الفصل الثاني :

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أهم المتغيرات العالمية في السياسة التجارية الدولية ومدى أثرها على الاقتصاد الوطني وبالتالي على السياسة الجمركية، ولقد لاحظنا الأهمية الكبيرة لتأثير التجارة الخارجية الجزائرية على باقي القطاعات، خاصة القطاعات المتعلقة بالبناء والتشييد وقطاع الصحة والقطاعات التي تمت بصلة مباشرة بحياة المواطن الجزائري. إن أهم ما يلاحظ من خلال هذا الفصل هو الدور المحوري للجمارك الجزائرية في التعامل مع هذه الأحداث، فالجمارك الجزائرية تؤثر مباشرة في صادرات وواردات البلاد، وبالتالي بصورة غير مباشرة في باقي القطاعات التي ترتبط بعملية الاستيراد والتصدير، وأخذنا تفصيلات على ذلك من خلال قطاع السيارات مثلا. وأهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أنه وفي ظل هذه التحولات وجب على السياسة الجمركية في الجزائر أن تساهم في تنشيط حركة التجارة الخارجية من جهة وحماية المتوج الوطني من جهة أخرى والمساهمة في موارد الخزينة، وكل هذا ينطوي تحت الأهداف العامة للسياسة الجمركية الجزائرية. يترجم الأداء الجمركي مدى مسايرته للمتغيرات العالمية سابقة الذكر، حيث أن فعالية السياسة الجمركية تتوقف على دراسة مؤشرات معينة يقاس من خلالها مدى نجاح أو فشل هذا الأداء .

الخاتمة

لا تختصر مهمة السياسة الجمركية على إعداد تنظيم تبادلات البضائع فحسب بل تسعى إلى تحقيق مختلف الغايات والأهداف بداية من حماية الفضاء الاقتصادي إلى تطويره وترقيته إلى مرافقة سياسة العلاقات الخارجية ودعم التنمية. فقد أصبحت الجمارك فاعلا في التجارة الدولية والتي تسعى إلى تشجيع نموها، بحيث تعكف على تجسيد السياسة التجارية للدول وتطبيقها وتلعب دورا أساسيا في مسارات الاندماج الإقليمي كتلك الموجودة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. فاليوم وعن طريق الأنظمة الجمركية الاقتصادية تم تحقيق مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي :

- الأنظمة الاقتصادية الجمركية تعمل على تنظيم وتنمية المبادلات التجارية الدولية .
- تلعب الجمارك دورا محوريا على المستوى الدولي في تطبيق القانون الجبائي والتشريع الجمركي المرتبط بالتجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج .
- من أجل إيجاد بديل للصادرات خارج المحروقات، ساهمت الجمارك عن طريق التسهيلات التي قدمتها للمتعاملين الاقتصاديين عن طريق الأنظمة الجمركية الاقتصادية في تشجيع الصادرات وتوسع دائرتها وبدأت تعطي ثمارها .

إن الإشكال المطروح على المستوى الوطني يتعلق بالتحقق من أن الشروط الاقتصادية للعملية قد تم استيفاؤها بشكل جيد لتفادي التأثير سلبا على السوق الداخلية. إذ لا يمكن تصور اهتمام إدارة الجمارك بحاجيات المؤسسات بدون تقديم ضمانات ولا مقابل فينبغي أن تكون السلطات الجمركية قادرة على تقدير الفرصة الاقتصادية التي تسمح باللجوء إلى هذه الأنظمة من جهة كما يجب عليها حماية مصالح الخزينة وضمان تصفية هذه الأنظمة .

وفي هذا المجال نقترح ما يلي :

- التقرب من المتعاملين الاقتصاديين من أجل التعريف وشرح المزايا العديدة للأنظمة الجمركية الاقتصادية.
- تحسين الجانب التكويني لأعوان الجمارك في مجال التقنيات الجمركية وما يستجد فيها من قوانين وإقامة شراكة مع الدول المتطورة في هذا المجال .
- القضاء على البيروقراطية وتحسين الخدمات الإدارية .
- ترقية الأنظمة الجمركية من خلال تطوير قاعدة استعمالها وترقية صيغ الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأجنبية الرائدة في المجال مع ضرورة تعميم استعمال وسائل التكنولوجيا المتطورة .
- استحداث جهاز رقابي فعال من أجل ضمان تطبيق النظام الجمركي منذ منح الرخصة إلى غاية تصفية النظام .

إن نجاح وفعالية الأنظمة الجمركية الاقتصادية في تطوير التجارة الدولية وخاصة تطوير الصادرات خارج المحروقات مرتبط بتكثيف جهود جميع مؤسسات الدولة الفاعلة في التجارة الخارجية.

آفاق الدراسة المستقبلية

تفتح هذه الدراسة المجال أمام أبحاث مستقبلية تتناول

_ أثر الرقمنة الجمركية على الحد من التهريب والتجارة غير المشروعة .

_ دراسة مقارنة للأنظمة الجمركية بين الجزائر ودول مغاربية أو نامية ذات تجارب إصلاحية ناجحة .
_ تحليل اقتصاد سياسي لاتفاقيات التجارة الحرةوانعكاساتها على السيادة الاقتصادية الوطنية

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1- أسامة المجذوب، *القات ومصر والبلدان العربية*، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.

2- أسامة محمد الفولي، *مبادئ العلاقات الاقتصادية*، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.

3- أشرف محمد العدلي، *التجارة الدولية*، دار النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2016.

4- الطاهر لطرش، *تقنيات البنوك*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

5- دليل الأنظمة الاقتصادية الجمركية، المديرية العامة للجمارك، اللجنة الوطنية للتعريفة الجمركية، 2004.

6- زينب حسن عوض الله، *الاقتصاد الدولي*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

7- سعاد النجار، *الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين*، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

8- سامي عفيفي حاتم، *التجارة الدولية بين التنظير والتطوير*، الدار المصرية، 1993.

9- سمير محمد عبد العزيز، *التجارة العالمية والغات*، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1996.

10- شوقي شعبان رمزي، *إدارة الجمارك والمرافئ*، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

11- صندوق النقد الدولي، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، 2015.

12- صندوق النقد العربي، *تقرير آفاق الاقتصاد العربي*، 2016.

13- طارق فاروق الحصري، *الاقتصاد الدولي*، المكتبة العصرية، مصر، 2010.

14- عبد الباسط وفاء، *النظم الجمركية*، دار النهضة العربية المصرية، 2000.

15- كلود بير وهنري تريميو، *قانون الجمارك*، باريس، 1981.

16- محدي محمود شهاب، *الاقتصاد الدولي*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1996.

17- محمد خالد الحريري، *الاقتصاد الدولي*، دمشق، 1997.

18- محمد زكي شافعي، *مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية*، مكتبة القاهرة الحديثة، 1967.

19- محمد سليمان محمد العربي، *قانون الجمارك*، الدار الجامعية للطبع والنشر، الجزائر، 1991.

20- محمد سيد عابد، *التجارة الدولية*، دار النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2016.

21- محمود بونس، *نظرية التجارة الدولية*، الدار الجامعية، بيروت، 1986.

22- محمود محمد أبو العلا، *آليات تسهيل التجارة الدولية من منظور جمركي*، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

23- محمود يونس، *نظرية التجارة الدولية*، الدار الجامعية، بيروت، 1986.

24- موسى سعيد مطر، *التجارة الدولية*، دار الصفاء، عمان، 2001.

25- حمد خليل برعي، علي حافظ منصور، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، مكتبة القاهرة الحديثة، 1974.

26- حمدي عبد العظيم، *اقتصاديات التجارة الدولية*، .2000
27- خلاف عبد الجابر، *القيود الجمركية وتطوير التجارة الخارجية للدول النامية*، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.
28- روجيه دوهم، *مدخل لعلم الاقتصاد*، ترجمة سموحي فوق العادة، المكتبة العلمية، 1967.

ثانيا : الأطروحات ومذكرات التخرج

1- ابن موسى كمال، *المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد*، دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.
2- بشاري سلمى، *الإصلاحات الجمركية الجزائرية*، ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
3- بورويس عبد العالي، *دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية*، ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.
4- بوفلاح الشريفة، بن يزيد سميرة، *واقع اتفاق الشراكة الأوروجزائرية*، المعهد الوطني للمالية، 1998-2003.
5- حراق مصباح، رحمون عبد الرحمان، *الشراكة الاقتصادية في الجزائر*، المعهد الوطني للمالية، 1994-1998.
6- زرداني صفية، *تمويل عمليات التجارة الخارجية في الجزائر*، ماجستير، جامعة بجاية، 2012.
7- سلطاني سلمى، *دور الجمارك في التجارة الخارجية*، ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.
8- سهيل حسين الفتلاوي، *منظمة التجارة العالمية*، ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.
9- غزل خوري، *أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري*، دكتوراه، جامعة دمشق، 2014– 2015.
10- فاطمة الحمدان بحير، *السياسة الجمركية المغربية*، الدار المغربية للنشر، 2005.
11- فضيلة مزازيع – بن موسى فضيلة، *دور الجمارك في ترقية الصادرات*، ليسانس، جامعة الجزائر، 2001.
12- فيصل لوصف، *أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية*، دكتوراه، جامعة سطيف، 2013.
13- فيصل مهدي غصاب، *الآثار السياسية والاقتصادية لانضمام الأردن للمنظمة العالمية للتجارة*، ماجستير، جامعة الأردن، 2006.
14- قيرة جعفر، *المعالجة الجمركية للنظام لتحسين الصنع الإيجابي*، المدرسة الوطنية للإدارة، 2002.
15- مراد زايد، *دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق*، دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
16- منى عبد الشافي توفيق، *السياسة الجمركية ومدى تحقيقها للعدالة الضريبية*، دكتوراه، جامعة القاهرة، 2002.

17- نادية العقول، تحرير حركة *رؤوس الأموال وآثارها*، ماجستير، جامعة بسكرة، 2003-2004.

ثالثا: المجلات

1- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، 2016–2017.
2- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، 2015–2016.
3- أخبار الجمارك، دورية تصدر عن المديرية العامة للجمارك، عدد 02، مارس – أفريل 2011.
4- دفاتر فرنسية، عدد 129، يناير – فبراير 1987.
5- فيصل بهلولي، "التجارة الخارجية الجزائرية"، مجلة الباحث، عدد 11، 2012.
6- وصاف سعدي، "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 01، 2012.

رابعا : التشريعات والقوانين

1- المادة الأولى: قانون 98-10 المؤرخ في 22 غشت 1998
2- المادة 3: الأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001
3- المادة 28: قانون 98-10 المؤرخ في 22 غشت 1998
4- المادة 75 مكرر من قانون الجمارك 04-17 المؤرخ في 19 فيفري 2017
5- وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة النقل، تعليمة وزارية مشتركة، 23 أفريل 2016

خامسا : روابط الانترنت

1- leconews.com – الحقوق الجمركية الجزائرية (اطلع عليه بتاريخ 26 فيفري 2025)

2- andi.dz – الإحصائيات (اطلع عليه بتاريخ 03 مارس 2025)

3- aps.dz – الاقتصاد (اطلع عليه بتاريخ 26 فيفري 2025)

4- موقع تربويات، "دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني"، 2018/10/09

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور الأنظمة الاقتصادية الجمركية في ترقية التجارة الخارجية، حيث أن الأسلوب الاقتصادي المتبع سابقا (الاشتراكية) أدى إلى طريق مسدود ما جعل الجزائر تفكر في سبل أخرى لإنعاش اقتصادها، وذلك بتحرير التجارة ما يرفع مستوى التنافس بين السلع المحلية والأجنبية. مرورا بذلك على العديد من الإصلاحات الجوهرية التي مست جل المنظومات الاقتصادية والتجارية خصوصا المنظومة الجمركية التي تمثل مقومات التجارة الخارجية بحيث تفتح المجال أمام المتعاملين الاقتصاديين في الاستيراد أو التصدير عن طريق منح أنظمة جمركية تتوافق مع حاجيتها وهذه الأخيرة تعود بترقية الاقتصاد على حسب السياسة الجمركية المتخذة والمتمثلة في الضرائب و الرسوم .

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية ، سياسة التجارة الخارجية ، الأنظمة الجمركية ، الإصلاحات و التسهيلات الجمركية تصدير ، استيراد .

Summary: This study aims to explain the role of customs regulations in promoting foreign trade, as the previously used economic method (socialism) led to a dead end , and led Algeria to think of other ways to recover its economy , by liberalizing trade which raises the level of competition between domestic and foreign goods. It has gone through many fundamental reforms that affected the economy and commercial systems , especially the customs system. It represents the components of foreign trade that opens the way for economic dealers in import or export by granting a customs package , which corresponds to its needs , and the latter returns to the promotion of the economy according to customs policy applied and represented in taxes and fees.

key words: foreign trade. Foreign policy. Customs regulations. customs reforms and facilities. Import, Export